محاضرات في
تاريخ مصر الحديث

المؤرخ العظيم محمد شفيق غربال

الجغرافي الرائد جمال حمدان

الفرقة الرابعة – جغرافيا

أستاذ المقرر
أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي 2023- 2024

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله. وعلى كل من سبقه من النبيين؛ من سيدنا آدم – عليه السلام– إلى سيدنا عيسى– عليه وعيهم أفضل صلاة وأزكى سلام . ثم أما بعد،،،

يعرف البعض "علم التاريخ" بأنه "الأحداث في الماضي"، كما أنه إعادة صياغة الوقائع حسب ما توفر من مصادر ومعطيات. أما عملية التأريخ هي عملية تسجيل وتوثيق تلك الأحداث. لقد دار جدل طويل حول الكتابة التاريخية ومكانها بين العلم والفن والأدب، واختلف فيه المفكرون فمنهم من ذهب إلى أن التاريخ علم بكل ما فى هذه الكلمة من معنى، " أن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل " بينما يرى البعض أن علم التاريخ هو علم نقد وتحقيق وأقرب العلوم إليه هو علم الجيولوجيا. أما رجال الأدب فيرون أن التاريخ فن من الفنون وأن العلم لا يعطى إلا مخلفات الماضى ولذلك لا بد من تغليفها بالخيال ولا يقدر على ذلك إلا الكاتب الماهر. أما التفسير فهو امتلاك رؤية لفهم مسار حركة التاريخ، والقوانين التي تُسيِّره، واستنباط الحقائق الكلية التي تحدد مساره. عملية تفسير التاريخ هي جزء من منهج البحث، وتلي عملية جمع المعلومات من المصادر ونقدها. وعليه وهي عملية اجتهادية، يتفق الباحثون ويختلفون بشأن مخرجاتها. حيث أنه لا توجد حقيقة تاريخية مطلقة؛ كونها حقيقة نسبية، أو لا أحد يستطيع التأكيد على أن (الحقيقة التاريخية) حافظت على نقائها.

يُرجع البعض أصل فلسفة التاريخ إلى رغبة البشر في أن يجدوا أجوبة لسؤالين جوهريين هما: لماذا حدث؟ وكيف حدث؟ ومن هنا بدأ الإنسان يجتهد من أجل معرفة القوانين المسيرة لهذه الحوادث والتواريخ، ومنذ منتصف القرن ١٩ حدثت طفرة في الدراسات التاريخية في العصر الحديث، نتيجة لحالة الوعي الأوروبي، وكرد فعل طبيعي لسيادة النظرة المسيحية في تفسير التاريخ ووقائعه، حيث اُعتبر أن التاريخ هو تحقق المشيئة الإلهية، وكما الحال في الإسلام. كانت دوافع تطور هذه المدارس التاريخية هي عملية العودة للماضي الإغريقي والروماني والشك فيه، والتطاحن الحربي

بين الكاثوليك والبروتستانت، ورحلات الاستطلاع والاستكشاف للعالم الجديد، والصراع السياسي والاجتماعي بين بلدان أوروبا، ثم الأفكار التنويرية بداية من جوفينو فيكو، مرورًا بمونتسيكيو وروسّو وفولتير، كما أدى اكتشاف قوانين طبيعية يسير وفقها الكون إلى التفكير في إيجاد تفسيرات ونظريات يستطيع من خلالها تفسير الماضي واستشراف المستقبل. وبناءً على تباين التفسيرات للتاريخ ظهرت لنا عدة مدارس حديثة لتفسير التاريخ. أما عن أهم اتجاهات ومدارس تفسير التاريخ؛ (التفسير الاقتصادي، البطولي، الديني، الجغرافي،... إلخ.

إن حركة التاريخ ليست مضبوطة على إيقاع محدد. فأحياناً، وفي بعض المراحل تكون على شكل خط مستقيم. وأحياناً أخرى على شكل دوائر حلزونية. وأحياناً تكون ذات إيقاع سريع. تعاني من هبوط وتراجعات أحياناً . وعليه فقد تتفاعل مجموعة من العوامل والاتجاهات في صياغة أحداث التاريخ. ويكون للصدفة مكانها. وللعناصر المادية آثارها. وللفكر دور. وللتحدي دور. وهو ما يعني أن التاريخ يأخذ شكل نسيج هائل التعقيد من العوامل التي تلعب مع بعضها، وضمن قوانين بالغة الصرامة، ولكنها في الوقت نفسه بالغة الحرية لتصنع التاريخ البشري. ليس بوسعنا أن نضع قانوناً واحداً لحركة التاريخ. وما ظهر من تعميمات ورؤى تتناول عدد من القرون، أو منطقة من الأرض، أو لوناً من ألوان الحضارة. لكن هل معنى هذا أن القانون غير موجود في التاريخ؟ كلا، التاريخ يخضع لقانون، لكن المشكلة هي مقدرتنا على كشف هذه القوانين. وعلى أية حال فإن مسألة عدم وجود القانون لا يُلغي قيمة التعميمات والتفسيرات التاريخية التي اتخذت شكل اتجاهات ونظريات عامة في التفسير.

يسرنا أن نقدم لأبنائنا هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث"، وقبل الحديث عن تاريخ مصر يجب أن نشير لماذا سميت مصرنا الغالية بهذا الإسم (مصر) ؟ فلقد روى عبد الله بن العباس أنه قال : (دعا سيدنا نوح عليه السلام ربه لولده وولد ولد: مصر بن بيصر بن حام بن نوح، وبه سميت مصر، وهو أبو القبط. فقال: اللهم بارك فيه وفي ذريته وأسكنه الأرض المباركة التي هي أم البلاد وغوث العباد، ونهرها أفضل

أنهار الدنيا واجعل فيها أفضل البركات، وسخر له ولولده الأرض وذللها لهم وقوهم عليها).

أما عن ذكر مصر في الكتب السماوية:

١- في القرآن الكريم

ذكرها الله سبحانه وتعالى بالتصريح في (٥) مواضع ، وبالإشارة قرابة (٣٠) موضع. يقول الله تعالي في كتابه الكريم :

﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ ﴾ ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي ﴾ ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾

٢- الكتاب المقدس

(مُبَارَكٌ شَعْبِي مِصْرُ) (قُمْ وَخُذِ الصَّبِيَّ وَأُمَّهُ وَاهْرُبْ إِلَى مِصْرَ)

ولا نسى الرحلة المقدسة لستنا مريم وسيدنا عيسى عليهما الصلاة والسلام

مصرنا الغالية عند الرسل والأنبياء

يقول حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

١- (إذا فتحتم مصر فاستوصوا بالقبط خيراً، فإن لهم ذمة ورحماً (وفي رواية أخرى ذمة وصهراً) قيل أن الرحم؛ أم سيدنا إسماعيل السيدة هاجر من القبط، والصهر؛ أم سيدنا إبراهيم السيدة مارية القبطية".

٢- (الله الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم ويكونون لكم عدة وأعواناً في سبيل الله)

٣- (ستفتحون أرضاً يُذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً).

٤- (أربعة أنهار من الجنة سيحان وجيحان والنيل والفرات)

٥- (مصر كنانة الله في أرضه، من أرادها بسوء قصمه الله).

من (وُلِدَ أو عاش أو مات) في مصرنا الغالية

❖ ولد وعاش بمصر سيدنا موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم الصلاة والسلام.

❖ سكن مصر سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام.

- ❖ دخل مصر سيدنا يعقوب عليه الصلاة والسلام.
- ❖ دخلها وعاش بها ومات العديد من الصحابة.
- ❖ عاش بها ومات العديد من العلماء:(فيثاغورس، أرسطو، الليث بن سعد، ورش المصري عثمان بن سعيد صاحب القراءة، الشافعي، ذو النون، العز بن عبد السلام، جلال الدين السيوطي، الدردير، الجبرتي، أحمد شوقي، الشيخ الشعراوي، البابا تواضروس، البابا شنودة، معظم أئمة الأزهر الشريف وآخرهم الإمام الأكبر الطيب – ابن محافظة قنا سابقاً –، يحيي المشد عالم الذرة، على مصطفي مشرفة أعظم علماء الفيزياء، سميرة موسي، أول عالمة ذرة مصرية عرفت بـ" مس كوري الشرق".
- ❖ دخلها وعاش بها ومات العديد من من الزعماء والقادة والأبطال: (قطز، صلاح الدين، عمر مكرم، محمد كريم، أحمد عرابي، مصطفي كامل، محمد فريد، سعد زغلول، جمال عبد الناصر، السادات، .... إلخ).

وخلاصة القول؛ يمكن أن نضع عنواناً مناسباً لمصر وهو مصرنا الغالية "عبقرية المكان والزمان" فالمقصود بالمكان هو الجغرافيا حيث الموقع المميز لمصرنا الغالية. أما الزمان فالمقصود به التاريخ؛ حيث الأحداث التاريخية. وهذا العنوان جاء من اسم موسوعة الجغرافي والراهب أ.د. جمال حمدان وموسوعته الأعظم (شخصية مصر، "دراسة في عبقرية المكان"). والذي كان عبارة عن مقالات كُتِبت في مجلة "المجلة" ثم في مجلة "الهلال"، ثم صدرت في صبيحة هزيمة ٥/ ٦/ ١٩٦٧م على هيئة كتاب واحد، إلا أن أستاذنا الراحل جعل منها موسوعة مكونة من مليون كلمة في (٤٠٠٠) صفحة من ألف مرجع –عربي وأجنبي– في (٤) أجزاء. ومن هنا جاءت فكرة هذا المقال الذي بين أيديكم.

تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وما يجب علينا تجاه مصر وتاريخها وشخصياتها .قبل الحديث عن تاريخنا الوطني والقومي لمصرنا الغالية، يجب أن نتعرف على معني التاريخ؟ وماهية التاريخ؟ وأهم مدارس التفسير في

التاريخ؟ وخصوصاً التفسير الجغرافي للتاريخ؟ ثم نتطرق إلى كيفية تفسير تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حتى يتسنى لنا فهم هذا المقرر الذي بين أيدينا، لذلك جاء (الفصل الأول) حول معني التاريخ وماهيته وتفسيره. ثم جاء الفصل الثاني من تلك الدراسة بعنوان (مصر تحت الحكم العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

مصرنا الغالية في عيون أبنائها

المقولة	صاحب المقولة
الشعب المصري هو المعلم هو الخالد أبداً	الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
مصر كنانة الله في أرض الله	فضيلة الشيخ الشعراوي

مصر ليست وطناً نعيش فيه بل وطن يعيش فينا	 قداسة البابا شنودة
وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن	 قداسة البابا تواضروس
المصري الحق هو من يخلص في العمل	 سعد باشا زغلول

اللهم يارب المسلمين والنصارى اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن انصارا واجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين	مكرم عبيد باشا
مصر هبة النيل والمصريين	المؤرخ العظيم شفيق غربال
من كان أبوه التاريخ، وأمه الجغرافيا فهو ملك	الراهب جمال حمدان

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

أ.م.د. محمد سيد إسماعيل حسن أسيوط – أكتوبر ٢٠٢٣ م

الفصل الأول

" مصر تحت الاحتلال العثمانى "

قبيل قدوم العثمانيين، كانت مصر تحت حكم المماليك، أما عن أصل العثمانيين فيعيده بعض المؤرخين إلى القبائل التركية النازحة من وسط آسيا، حيث حشائش الاستبس، منذ النصف الأول من القرن (١٣)م والتي اتجهت غرباً نحو الأناضول، وأثنـــاء ذلك أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقة التى كانت تحارب فرقة مغولية، فمنحها علاء الديـن الأول منطقـة تابعة له فى الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغـول "بلقب "أوج بكى" أي محافظ الحدود، وأخذ يهاجم بأسم الســلطان علاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأنـاضول.

توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانيـة وبين دولـة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها سـيادة علـى إقليـم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بيـن الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطـرف الجنوبى الشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولـة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطـراب فـى العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السـلطان سـليم الأول أولا لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تمامـا علـى منطقتــهاومكانها. وهناك سبب ثان هـو أن السـلطان قـانصوه الغورى(١٥٠١ – ١٥١٦) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمـراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهــم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم. وكـان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعـها الســلطان الغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سـليم وبيـن الشــاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفـا غـير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه اسماعيل، فهو لم يلـتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو

لم يتخذ موقفا عدائياً صريحاً من السلطان سليم، فكان فى استطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضى الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاغذية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغورى .

لما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى" سلطانا للدولة المملوكية، وفى موقعة الريدانية فى ضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانى والمملوكى فى ٢٣ يناير ١٥١٧ واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت

الخسائر من الجانبين فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى١٣ أبريل ١٥١٧ عند باب زويلة وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

فقدت مصر بالدخول التركى عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة منالولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان. أما الشعبالمصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر ١٥١٧ ثم غادرها الى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصربالهادىء العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطةبين الوالى، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التراى ان يتركها فى مصر، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى. وكان الوالى(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحبالسلطة العليا فى البلاد، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوفى انه يفكر فى خيانة السلطان.

وقد تركت السلطة التنفيذية فايدى امراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعينهم وعزلهم، ولكنهم كان ومسؤلين مام الوالى عن القيام وبالواجبات التى فرضت عليهم .وقد خلف السلطان ابنهسليمان القانونى الذى عدل نظام حكومتها، بان حول الحامية إلى شبه جيش احتياطى، وضمإليه فرقة من المماليك ، كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة، والثانى يسمى

الديوان الصغير وينعقد يوميا فى القلعة مقر الباشا وينظر فى الأمور العادية، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما(مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقى فى الوجه القبلى وهى أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان. وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثنائه ، علىأن يسخروا فى ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز. والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة، وامين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاه وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاه آخرون يتم تعيينهم لمن يدفع أكثر.

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمفى تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم. ولم يكن لأمراء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي، وكان رئيس المماليك المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم المماليك جمع المال لا من المصريينفحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشئون المالية العامة.

اجتماعياً كانت الطبقة الأولى تتكون من العثمانيين والمماليك:، فأما العثمانيون فقد تكونت من الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين. وكان أهم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه من الاموال فى المدة القصيرة التي بقاها فى الحكم، وقد كان بقاء الوالى فى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته. فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد

العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة. وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط بع عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك.أما اعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقتهم الحربية لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها. أما المماليك: فقد كان عددهم لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخ ويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسية ويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهإلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طول حياته، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماللیك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر، وكان الدافع اليها ارغبة فى السيادة والوصول الى سلطة الحكم الت اصبحت حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضي،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة. وكان لابد للماليك من الحصول على الاموال ، فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية.

أما الطبقة الدنيا فكانت متمثلة في المصريون: فهم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلةانتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم

الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فى اكواخ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والاوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء، وانما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهر الذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصربهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من أجلهم، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة. منها: عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم. مع قلة مقدرتهم على اللانتاج. في ظل تفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية.

بالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفه، ومن هؤلاؤ التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية. أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس

فيما يحترفون، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها. بالنسبة للزراعة فقد أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الريوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبه الصحراء.

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فاوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم.

كان نظام الوقف متبعاً لادارة الاراضى الموقوفة، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء.وقد كان النظار من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع. وقد يخصص الواقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمالل خبرته وهذا ما يسمى "الوقف الخيرى". وقد يخصص الربع لأفراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى "الوقف الاهلى" وميزة الوقف ان الوارث لايستطيع التصرف فى الارض ،وانما له الحق

فى الانتفاع بريعها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ،غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب

فى بداية الحكم العثماني، كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام. والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ،واما بطريقة المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ،وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .وكان الملتزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام. وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولىعلى غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر

بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على الارض التى ستعطى "وسية " للملتزم.واصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد: ويقوم بالاشراف على الاراضى، ويراقب اهل القرى، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه، ويقوم مقامه حين غيابه ،واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ ".

الصراف: ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدونبسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

الشاهد: ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)،وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتفى هذا الشان ،وعليه فوق هذا ان يقوم بادارةاراضى الوسيه .

المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضالوسية او يهملون فى هذا العمل ،وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطيبها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام . والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية. والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها

من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل. ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

١ – وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهم ظلما. وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم. وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفىالادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة . ٢ – اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحلت الصناعة. ٣ – كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

٤ – اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع البالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه

الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثرهفتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الدخول العثمانى، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينية ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التىهى من لوزامالملك ،فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات

تاخرت التجارة فى مصر في فترة حكم العثمانيين نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ،التى خسرت البلاد من جرائه مواردا من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الاسواق الاجنبية .

موقف (جمال حمدان) من العثمانيين[١]

رصد الجغرافي المصري الرائد/ جمال حمدان في العديد من كتاباته التاريخ الأسود للعثمانيين في البلاد العربية والإسلامية منذ أقدم العصور، ومن أشهر تلك المؤلفات؛ "استراتيجية الاستعمار والتحرير" و"شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان"، و"شخصية مصر وتعدد الأبعاد والجوانب" و"مذكرات في الجغرافيا السياسية."

أكد جمال حمدان في كتابه "استراتيجية الاستعمار والتحرير" أن الأتراك كانوا وبالاً على الدولة العباسية، وسبب ضعفها وسقوطها في النهاية، يقول: "كانت الموجة

---

(١) https://3thmanly.com/ar/articleهمج-بلا-تاريخ-جمال-حمدان-يفضح-تاريخ-الأتراك-الأسود؟fbclid=IwAR0UcoOvgWAvjP-_TE48O6oISiO8lUd_nQu9CODScb0fHcoWzoFzYtg6i5Iبتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٢٠م

الغزنوية التركية أول ما وصل المنطقة العربية من برابرة العالم الإسلامي، في القرن الـ١١، وانتزعت فارس وما جاورها، ثم بدأت قوة الأتراك السلاجقة الوافدة من آسيا تتسلل وتظهر في الدولة العباسية، حتى استطاعوا أن يقتطعوا منها أجزاء كثيرة في غرب آسيا، فأقاموا قاعدتهم في كرمان وهمدان ثم في آسيا الصغرى." ويضيف :"انقلب الأتراك السلاجقة على الحكم العربي في بغداد ودمشق، حتى امتد سلطانهم إلى الشام والأراضي المقدسة، لكن قوة السلاجقة لم تلبث أن تضعضعت تحت طرقات المغول في القرن الـ ١٣ على يد جنكيز خان، وفي الوقت الذي كان العالم الإسلامي يواجه خطر الحروب الصليبية، خرج تيمورلنك من عاصمته سمرقند ليكتسح فارس والعراق وشمال سورية حتى دمشق، ولكنه عجز في التقدم جنوبا بفضل المقاومة المصرية."

وتابع عالمنا الجليل: "الأتراك قوم همج، لم يتحدوا في دولة متحضرة، فهم يحاربون بعضهم من أجل الكلأ والمراعي، وفي مطلع القرن الخامس عشر أظهر الأتراك بربريتهم وغباءهم السياسي، حينما اتجه تيمورلنك إلى الأناضول لمحاربة العثمانيين، وانتصر تيمورلنك على العثمانيين في معركة أنقرة عام ١٤٠٢، حين انكسرت قوات بايزيد الأول وسقط في الأسر." كما يقول أيضاً:"أن الاستعمار الديني المسيحي لم يكد ينحصر عن الساحل الجنوبي حتى ورثه استعمار ديني آخر "وإن اختلف الدين"، فلقد جاء الاستعمار التركي استعماراً سياسياً بغطاء ديني". ويمكن القول أن أ.د. جمال حمدان يشير بشكل أو بآخر إلى أن "الدولة العربية انتهت على يد الغزو التركي، وليس الغزو الصليبي، بعدما جاءوا للبلاد العربية في مسوح الدين الإسلامي وتحت قناعه، فهو نوع من الاستعمار الديني، ولولاه لعد مماثلا للغزو المغولي الوثني الذي سبقه.". كما أشار أ.د. جمال حمدان في موسوعته الأعظم "شخصية مصر؛ دراسة في عبقرية المكان" (لقد كانت المواجهة بين المماليك والعثمانيين لقاء بين حضارة مستقرة عريقة وبين غزاة أشبه بمتبربري الامبراطوريات القديمة). واستطرد عالم الجغرافيا قائلا :"نوايا الأتراك السيئة تجاه البلاد العربية الإسلامية تأكدت في القرن السادس عشر، حينما اتجهت الدولة العثمانية إلى

الشرق العربي، واتجه الزحف التركي إلى مصر رأسا، عن طريق سورية التابعة للدولة المملوكية المصرية، التي أصبحت مفتاح المنطقة العربية، خاصة بعد أن انتقل ثقل الدولة العربية الإسلامية كاملا ونهائيا إلى مصر بعد تدمير العراق على يد المغول.". ويضيف: "كانت قوات سليم الأول أضعف من أن تنتصر على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية، لكنهم استخدموا طريقتهم التركية الأصيلة، فعن طريق الرشوة والخيانة استطاعوا استمالة خاير بك وجان بردي الغزالي، وسقطت مصر في عام ١٥١٧ في يد رعاع الاستبس."

رصد صاحب "شخصية مصر" الطابع الاستعماري للاحتلال التركي الذي نهب ثروات البلاد العربية، لتلبية نفقات السلاطين والحرملك وسهرات الفجر والمجون، بقوله: "كل مظاهر الاستعمار الاستغلالي الابتزازي لا تنقص الدولة العثمانية، فقد كانت تركيا دولة استعمارية تعتصر موارد وخيرات الولايات بلا مواربة، لتحشدها في خزانة السلطان، الذي ينفق منها على نزواته الشاذة."

وفضح المؤلف سياسات الأتراك البربرية في حكم البلاد العربية، صاحبة التاريخ والحضارة العريقة، وطبقوا في حكمهم السياسي طريقتهم الاستبسية في معاملة الحيوان، هم انتقلوا من رعي قطعان الحيوان إلى رعي قطعان البشر، فكما يفصل الراعي بين أنواع القطعان، فصل الأتراك بين الأمم والأجناس المختلفة، عملا بمبدأ فرق تسد، وكما يسوس الراعي قطيعه بالكلاب، كانت الإنكشارية كلاب صيد الدولة العثمانية، وكما يحلب الراعي ماشيته، كانت الإمبراطورية بقرة كبرى عند الأتراك للحلب فقط

سيادة مصرية:

يلقي جمال حمدان الضوء على قضية سياسية مازالت ساخنة ومطروحة حتى يومنا هذا، وتنبأ العالم الشهير بنزعة الكراهية التي تنتهجها تركيا تجاه مصر، حينما تساءل في كتابه "مذكرات في الجغرافيا السياسية" قائلا :"القرن الـ ٢١ لمن؟، فالعالم الإسلامي يتنازعه أكثر من قوة دولية متنافسة، مصر وتركيا وإيران، لكن مصر هي الأقدر على زعامة المسلمين، لأنها رأس المسلمين والعرب، بحكم تاريخها العريق،

وصدارتها في المنطقة، فهي قدس أقداس السياسة والجغرافيا السياسية، وهو ما سيجلب عليها عداء أنقرة وطهران."

رد حمدان على ادعاء تركيا للتحضر، ومنافستها لمصر في المنطقة "ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر، فتركيا بلا تاريخ، بلا جذور جغرافية، انتزعت من الاستبس كقوة شيطانية مترحلة، واتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني، وهي بلا حضارة، بل كانت طفيلة حضارية استعارت حتى كتابتها من العرب."

ويقول جمال حمدان في وصف الدولة المشوهة، ومنزوعة التاريخ: " إنها تمثل قمة الضياع الحضاري، في تغيير جلدها أكثر من مرة، الشكل العربي استعارته ثم بدلته باللاتيني، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته، وادعت الوجهة الأوروبية، هي كغراب يقلد مشية الطاووس، وعلى النقيض تماما من مصر، ذات التاريخ العريق والأصالة والحضارة.

ويتابع صاحب "مذكرات في الجغرافيا السياسية" أن "مصر ظلت وستظل تمثل للأتراك كل العقد، وليس عقدة وحيدة، فهي الدولة التي يحتسب عمرها بعمر هذا الكون، بينما تركيا بلا تاريخ أو هوية، ويرجع تاريخ العداء التركي لمصر منذ القرن الثالث عشر، وبعد احتلال مصر عام ١٥١٧، اتبعت الدولة العثمانية سياسات قمعية تجاه الشعب، تعويضا لعقدة النقص التي يشعر بها الأتراك تجاه المصريين."

وأوضح مؤلف "عبقرية المكان" أن "جيش مصر العظيم يمثل أبرز العقد للأتراك، فقد أعطى دروسا قوية في الفنون العسكرية للجيش التركي، وسحقه أكثر من مرة في معارك ضروس، والبداية كانت عندما سحق الظاهر بيبرس الأتراك المتحالفين مع المغول في الأناضول، في معركة الأبلستين عام ١٢٧٧، وتجدد الصدام في عام ١٤٨٨ عندما قاد السلطان قايتباي جيوشه وهزم السلطان بايزيد الثاني في معركة أضنة."

أصبحت مصر القوة الضاربة في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، على يد مؤسس الأسرة العلوية، ويضيف: "عندما قرر محمد علي باشا ضم الشام إلى الأراضي المصرية في عام ١٨٣١، وزحف الجيش المصري وحاصر عكا، المحصنة

بأسوارها العالية، ونجح في كسر جيوش السلطان محمود الثاني، وسيطر على فلسطين ودمشق، ثم التقى بالجيش العثماني من جديد عند أسوار مدينة حمص ولقنه درسا قاسيا، واستولى على حمص، وباقي المدن السورية." وتابعت مصر ضرباتها المتواصلة للجيش التركي بعدها بـ ٨ سنوات، يقول :"ولن ينسى الأتراك ما فعله الجيش المصري بجيوش السلطان محمود الثاني في معركة نصيبين عام ١٨٣٩، عندما لقن نظيره التركي درسا في فنون الحروب الحديثة، مستخدما قوته المفرطة، حينما أفنى كل الجيش العثماني في تلك المعركة، وأسروا ١٥ ألف جندي وضابط، واستولوا على كل الأسلحة والمؤن."

ويضيف حمدان: "وعندما بلغ السلطان العثماني أمر الهزيمة المنكرة، وفناء جيشه مات حزنا، ولم يكتفِ الجيش المصري بسحق العثمانيين، وإنما حاصر إسطنبول، واستسلم الأسطول التركي لمصر في الإسكندرية، وأصبحت الدولة العثمانية بلا سلطان أو جيش أو حتى أسطول، ولولا التدخل الأوروبي، لكانت تركيا من بين ممتلكات مصر."

وتحت عنوان "دنيا العالم الإسلامي" هاجم جمال حمدان جماعة الإخوان المسلمين الذين وصفهم بأنهم "عبئا على الإسلام والمسلمين"، واتهم الأحزاب الدينية بأنها "عصابات طائفية، مافيا الإسلام، المطاريد، دراويش القرن الـ٢٠"، واشترط لتقدم مصر والعرب والعالم الإسلامي "شنق آخر الجماعات الإسلامية بأمعاء آخر إسرائيلي في فلسطين."

لم يكن جمال حمدان يدري أن تركيا ستتخذ من جماعة الإخوان المسلمين أداة لمحاربة البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بميوله للجماعة الإرهابية، واستخدمها إردوغان لاحتلال البلاد العربية في القرن الحادي والعشرين، في محاولة منه لتكرار تجربة سليم الأول، حين خدع العرب والمسلمين واحتل أرضهم تحت ستار راية الدين الإسلامي.

الفصل الثاني

الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨- ١٨٠١)م

في أعقاب الانتصارات المتعددة لنابليون في القارة الأوروبية لسيما في إيطاليا؛ بدأت حكومة الادارة تخشى من ازدياد نفوذ بونابرت، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس. وهناك من يرى أن نابليون نفسه له أطماع في تكوين إمبراطورية فرنسية تحت حكمه تبدأ من الشرق. لذا كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فى القسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاثرفى كشف القناع عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيه انظارمواطنيهم الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشغف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا فى القسطنطينية وقنصلها فى مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسنارى وفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته فى السنوات التى سبقت مجيء الحملة الفرنسية الى مصر. هذا بالإضافة إلى رغبة فرنسا في تأديب بريطانيا بالسيطرة على الهند درة التاج البريطاني آنذاك. ناهيك عن كثرة شكاوى الفرنسيين في مصر مما يلحق بهم من معاملة سيئة من قبل المماليك.

كان لهذه الاراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائله آثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى ٢٦ أكتوبر ١٧٤٧ م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها الى شهر يونيو ١٧٩٦ حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فنكرنوت احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فى نضاالهم ضد الانجليز .

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى ٩ يونية ١٧٩٨، وبادر بونابرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونابرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها. وفى صبيحة ١٩ يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشوطئ المصرية بعد ان ترك نابليون " سانت جان دانجلى "قومسيرا" فرنسيا عاما بالجزيرة وعمد بونابرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، وابحر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى .واصل بونابرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية، وصمم حاكمها السيد "محمد كريم" على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها، ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ، وتابع بونابرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى ٢١ يوليو ١٧٩٨م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقى الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى.

كان "برويس" قد ابحر باسطوله من مياه الاسكندرية الى ابى قير فى ٧ يوليو ١٧٩٨ وذلك بعد اناصر بونابرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية، ووجد "برويس" انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا "تلسن" امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة الفرنسية فى البحر الابيض بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة ١٧٩٨ وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة.

على أي حال، فقد بدأ نابليون سياسته الداخلية بالتستر خلف عباءة الدين– والدين منه ومن أمثاله برئ–، فنجد أن تلك السياسة استندت إلى احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع

العثمانيين من احضان الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوبالاسلامية فى الاقطار المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام،مع إنشاء حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة. وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر "اوريان" بارجة القيادة فادر منشورا الة جندةفى ٢٢يونيو ١٧٩٨ يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهودوالمسيحيين . كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعتزم بونابرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية.

كان بونابرت أول مستعمر يلجأ إلى استخدام عبارات تداعب مشاعر المصريين دينيا، نتيجة لذلك سبق أشاع البعض أن نابليون قد أعلن اعتناقه الدين الإسلامي، وانه "اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " . وبعد ان تاكد نابليون انه فشل فى تحقيق الاغراض التى من اجلها جاءت الحملة الى مصر فراى ان يعود الى بلاده التى صارت فى هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضهلمهاجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين

قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ، نتيجة للامراض . وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذى اراد ان يرحل عن القطر المصرباذذا اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء فى مصر ولكنه قتل بعد ذلك . ولما قتل "كليبر" تولى امر الحملة بعده القائد مينو واخذ يتحبب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا فى ٨ سبتمبر ١٨٠١ بعد ان مكثت فى مصر حوالى ثلاثة اعوام .

اخفقت سياسة بونابرت فى جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موراد البلاد فحسب للاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائهم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التى استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملتكاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتى حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التى اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات. وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

قد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التى عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التى كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن جنودهودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

لم يحاول الفرنسيون ان يتعرضوا للمصريين، وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على

المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهائها وكثرة ملاهيها واندیتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرةخصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشان انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارةالاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد .ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها اىتغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاولرجال من طراز نابليون اخدوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادى فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية فينتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم .

أيضاَ تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب المصريين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ثمبفضل تلك المساعالتى يبذلها الباب العالىوالبكوات والمماليك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدارالاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عننواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخماد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

أما عن أهم نتائج الحملة الفرنسية فكانت النتائج العلمية مع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى منكتب والات علمية وادوات. وحرص بونابرت وكليبر على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عن تاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات

شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون.

رغم كل ما قاساه الفرنسيون من عناء وثورات وانتشار الاوبئة والامراض، فقد واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها . ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه " واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوكوريهد وليجيبت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة. وانشاء المجتمع العلمى

الفصل الثالث

(محمد على وبناء مصر الحديثة)

أصبحت مصر ميداناً للتنافس بين المماليك والعثمانيين والانجليز في أعقاب نهاية الاحتلال الفرنسي لمصر ١٨٠١م، حيث أراد المماليك استعادة مجدهم القديم. واما العثمانيون فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوا بحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطة التى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية. واما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين، وارادوا وراء ذلك ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون فى الجلاء كمااخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الاتراك. زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابيا والتى انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣م بعد ان تم توقيع صلح اميان بين فرنسا وانجلترا .وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز.

كان محمد على اثناء تلك الفترة يتحبب الى الشعب والى زعمائهم وعلمائهم والذين اجتمعوا فى مايو سنة ١٨٠٥م وقرروا خلع الوالي العثماني الفاسد "خورشيد" والمطالبة بتعيين محمد على واليا، ولم يجدالسلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان مستعدا ان ينفذها بالقوة وبالمال أيضاَ. وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصر الزعماء المصريون على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم الما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقا لرغباتهم، ومن هذا. حقق محمد على اذن امله في ان يصبح والياً. ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود، هذا الجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة

لمطالب المصريين، كما ان المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهوعضدهم في ذلك الانجليز، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم في احتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم. وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعان بزعماء المصريين من العلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدة وكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم منامول الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتب الجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة .وحين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ،ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا. كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده .

فى يوليو ١٨٠٦ وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطرهم الى الفرار الى الصعيد. ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن محالفة ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة ١٨٠٧ ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية.

أراد محمد على الانفراد بالحكم والسلطة في مصؤ، فلم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء. ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الراى العام ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ، واثارة التنافسبين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر. ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر.

كثيراً ما حاول البعض أن يقارن بين نابليون محمد على في فكرة بناء دولة له شخصياً ليظل التاريخ يذكر اسمه، وعليه اخذ محمد علي يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية رغبة منه في بناء مصر الحديثة على النسق الاوربى، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا. كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ ٧ مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذة نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فالأمور قبل ابرامها .

من ناحية السياسة الداخلية لمحمد علي في مصر، فنجده قد أسس عدة مجالس ودواوين يرجع اليها فى مختلف شئون الحكم، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسى المعاصر،

وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية والتجارة والمدارس والاشغال والشئون الخارجية. ووضع على راس كل ديوان ناظرا، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ سماه المجلس العالى، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام ١٨٣٧م. وكان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه من رؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحربوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن مامورى الاقاليم. ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات.

التعليم في عهد محمد علي:

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل تاثر محمد على بافكار جماعة "سان سيمون " الفرنسية واستفاد من افكارها التى تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين. وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار

العربية راجعا فقط مجئ "السان سيمونيين" الى مصر بافكارهم التى اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذباسباب الحضارة الغربية .

بدا محمد علي في إرسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ الى فرنسا وايطاليا، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .وكان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ،واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التىهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هىالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد على يدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلادعلى الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانىفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على يعتقد على الرغم من

كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ،وان ولاءهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ،وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع .وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجاريفى صالح مصر.ولما كانت الزراعهفى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضالبكواتالمماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام ١٨١٦ ، وفى عام ١٨٢٠ انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن

الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقبلت مصانع النسيج فاوربا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ ما يبلغ من ٣٤٤ الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفنيةلاحياءالاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح

البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياحالتوفيقىنظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فقد كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشترى منتجات الفرلاحينبالاسعارالتى تحددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحرير ، والطرابيش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها. وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندرية التى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون" على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران. والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحى الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فىالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدينالداخلىوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .وكان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى

تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام ١٨٢٠ لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانسة واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابزعبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاعوالاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيقمشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالىفى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداداللحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

الأحوال الصحية في عهد محمد على:

منذ القرن الثالث عشر الميلادي شهدت المؤسسة الصحية – كغيرها من مؤسسات مصر – تدهوراً شديداً حتى أصبحت غير موجودة تقريباً مع بداية القرن

التاسع عشر الميلادي. وشهد القرن التاسع عشر تطوراً في الرعاية الصحية المؤسسية بصورة منعزلة ومنفصلة تماماً عن الموروث القديم، حيث تم تبني النموذج الغربي البيولوجي الطبي والذي ساد من وقتها.

كانت الأحوال الصحية في مصر متدهورة مع قدوم الحملة الفرنسية عليها ١٧٩٨م، كان اهتمام الفرنسيين بصحة المصريين بحكم منفعتهم؛ إذ كان الفرنسيون يرغبون في الاهتمام بصحة الفلاحين باعتبارهم العامل الرئيس في الانتاج الزراعي، وكذلك رغبة منهم في منع انتقال أية أمراض من المصريين عامة إلى الجنود الفرنسيين. وعليه أصدر نابليون بونابرت أوامره بإنشاء مكتب صحي في التاسع والعشرين من سبتمبر من نفس العام بهدف تنظيف القاهرة وذلك عن طريق إيجاد نظام صحي لدفن الموتى، بالإضافة إلى التخلص الفوري من القمامة والمخلفات داخل المدن الكبرى.

قام علماء الحملة أيضاً بإجراء أول مسح صحي في مصر لتحديد الأمراض وطرق علاجها. هذا وقد سُمِح للمصريين بالتردد على المستشفيات العسكرية الفرنسية. وصاحب ذلك إنشاء العديد من المحاجر الصحية، ويأتي على رأسها المحاجر المجاورة لمدخل الإسكندرية؛ وذلك لمنع دخول أو خروج أية مواد غذائية دون معرفة مدى صلاحيتها، وهذا إجراء لم تعرفه البلاد من قبل. ونتيجة لكل ما سبق من رعاية صحية قدمتها الحملة الفرنسية أخذت الحالة الصحية للمصريين تتحسن رويداً رويداً. وعلى الرغم من مساوئ الاحتلال الفرنسي لمصر، إلا أن مصر استفادت بقدر ما وبدون قصد من هذا الاحتلال، وكما يقال كان من باب "النفع الذي يأتي مع الضرر أو التنبيه الذي أثاره التحدي"، حيث أن اطلاع المصريين على أدوات القوة والحضارة التي كانت في أيدي الفرنسيين، أثار نوازع الفضول لدى المصريين فشكل وعي جديد تحول إلى حركة نحو التقدم.

لكن لم تستمر تلك الحالة طويلاً وذلك لخروج الحملة الفرنسية في عام ١٨٠١م. حيث عاد المصريون مرة أخرى في علاج أمراضهم إلى الطب الشعبي

والدجل والشعوذة والسحر، كما قل عدد الأطباء وظل الوضع الصحي في مصر هكذا يسير من سيء إلى أسوأ إلى أن جاء محمد على والياً على مصر.

ما أن اعتلى محمد على باشا حكم البلاد (١٨٠٥-١٨٤٨)م، حتى بدأ يفكر في تطويع الوعي الجديد لدى المصريين من أجل فكره في بناء دولة حديثة لمصر بإنشاء إدارة حديثة وجيش عصري واقتصاد جديد وذلك بالأخذ بأسباب العلم، وهو ما دفع محمد على إلى أن يتجه نحو القارة الأوروبية ليفيد من نهضتها وتقدمها، ومن هنا أقام جسور من التواصل مع أوروبا، فقام بالعديد من الإجراءات بغرض مكافحة الأوبئة والأمراض منها استحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات، وإيفاد البعثات العلمية الطبية للطلاب المصريين المتفوقين إلى الخارج، حيث تم إرسال تسع بعثات علمية إلى الدول الأوروبية كان آخرها عام ١٨٤٧م. كما تم تشجيع الأطباء الأجانب. هذا إلى جانب مطاردة المشعوزيين ومنتحلي صفة الأطباء. ومن الإجراءات الوقائية أمر بتبخير البيوت وتنظيف الملابس، وردم البرك ونظافة الشوارع لمقاومة الأمراض الوبائية. والجدير بالذكر هنا أن محمد على لم تقتصر جهوده على توفير العناية الصحية في القاهرة بل شملت أيضاً معظم الأقاليم .

كما قام باستقدام الخبراء والمعلمين والفنيين للتدريس والتدريب في مدارسه ومصانعه وجيشه. فنجده يستعين بأطباء فرنسيين للحفاظ على صحة الشعب المصري والذي يراه المُكون الرئيس لجيشه والذي سيحقق طموحاته الداخلية في بناء دولة حديثة لتحقيق طموحاته الخارجية في تكوين إمبراطورية له ولذريته من بعده. أعاد محمد على فكرة إنشاء حجر صحي في مصر إلى السنوات الأولى من حكمه فيما تمت تسميته "الكارنتينات" والتي تم إنشاؤها على الناطق الحدودية في مصر لاسيما من ناحية سيناء والإسكندرية؛ كمحجر الطور ومحجر مدينة القصير. ومن الملاحظ أنه خلال فترة حكم محمد على تمت ترجمة نحو (٨٦) مرجعاً فرنسياً في الطب على أيدي الأساتذة المصريين، كما تمت أيضاً ترجمة قاموس "Nysten" الطبي، وهو ما ساعد كثيراً في إقبال الدارسين المصريين على تعلم العلوم الطبية.

تبنى" محمد علي " النموذج العسكري الفرنسي بما يتضمنه من النظام الطبي للجيش، ولذلك قام بتوظيف بعض الضباط الفرنسيين، والذين كان من بينهم ضابط جراح فرنسي أصبح فيما بعد المسئول الطبي الأول في الجيش. ونظراً للحالة الصحية السيئة للجيش، وعدم توافر إلا نحو (٥٠) طبيباً وصيدلياً أوروبياً فقط لخدمة الجيش المكون من (١٥٠٠٠٠) جندي، لذا أيقن "محمد علي" أن الحل الوحيد هو تدريب أطباء مصريين. وهو ما دفع محمد على في عام ١٨٢٥م إلى إرساء دعوة إلى "أنطوان كلوت بك" أحد أشهر الأطباء الفرنسيين للقدوم إلى مصر بطاقم طبي كامل، وبالفعل وصل هو وعشرين طبيباً. وقد تم منح "كلوت بك" وظيفة "جراح باشي"، ثم تم تعيينه رئيس للجراحين بالجيش المصري. مع بقاءه على ديانته المسيحية وعدم إجباره على السير في ركاب الجيش. في عام ١٨٢٦م أنشأ محمد على مجلسًا للإشراف على النواحي الصحية سُمي "مجلس الصحة والإسبتاليات" الذي سُمي منذ ١٨٣٤م بمجلس الصحة العمومية.

طلب "محمد على" من "كلوت بك" إنشاء مدرسة عليا للطب والصيدية بجوار المستشفى النموذجي بأبي زعبل، وبالفعل تم إنشاء أول مدرسة عليا للطب في ١٨٢٧م، والتي أصبحت فيما بعد مبعث النهضة الطبية في مصر، بل تم اختيار مائة طالب من الأزهر الشريف لدراسة الطب في هذه المدرسة. وبعدها بفترة ومع التوسع في التجربة الصحية في مصر قام "كلوت بك" باستقدام نُخبة من الأطباء والخبراء الألمان والإيطاليين بجانب الفرنسيين حتى يقوموا بتدريس االجراحة والتشريح والطب الشرعي. في عام ١٨٢٨ افتتحت أول مدرسة طبية مصرية أقيمت على أساس النموذج الغربي. وكانت المدرسة ملحقة بثكنات الجيش في أبو زعبل . وفي البداية كانت المدرسة مؤسسة لخدمة الجيش، وكانت تعيينات العاملين في المدرسة تأتي من مصادر متعددة، وبينما كان العنصر التركي في الوظائف يقل تدريجياً كان العنصر المصري يزداد .ولما كانت معرفة اللغة العربية – قراءة وكتابة –والرياضيات من متطلبات التعيين، اتجهت الأنظار إلى خريجي الأزهر والمدارس الملحقة بالجوامع الأخرى .وكانت الدراسة عبارة عن خمسة أعوام تبدأ بعام تمهيدي

يتلوه أربعة أعوام من الدراسة الطبية على غرار النظام الفرنسي الموجود في ذلك الوقت.

في عام ١٨٣٢م تم افتتاح مدرسة للقابلات أو "الدايات". وكانت في البداية ملحقة بمدرسة أبو زعبل الطبية، وكان الهدف منها تدريب القابلات. وقد أنشئت هذه المدرسة من أجل غرض تحسين الحالة الصحية للأجيال المقبلة عن طريق تقديم رعاية صحية للأمهات والأطفال بواسطة كادر مدرب من النساء. وكانت هذه المدرسة هي المؤسسة التعليمية الأولى للنساء في الشرق الأوسط. وكان المنهج التعليمي للمدرسة يتكون من ٦ سنوات دراسية، خصصت السنتين الأوليتين منها لتعليم القراءة والكتابة، والسنوات الأربع التالية للتدريب على الموضوعات الخاصة بالولادة ورعاية ما حول الحمل للأمهات ورعاية الأطفال حديثي الولادة، بالإضافة إلى العناية بالجروح والتطعيمات. وقد أولت الحكومة اهتماماً بتلك المدرسة، فأعلنت عن العديد من الحوافز والعطايا المقدمة لخريجات تلك المدرسة.

أيضاً تم إنشاء مدرسة للصيدلة بعد عام واحد من إنشاء المدرسة الطبية. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تم إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، والتي لعبت دوراً هاماً في التطور التاريخي والثقافي المصري. وكان من العلامات الهامة في تطور نظام الرعاية الصحية في ذلك الوقت إنشاء المجلس العام للصحة "وكذلك إنشاء المستشفيات في الأقاليم. وكان المجلس العام للصحة "هو أول مؤسسة صحية حكومية في مصر الحديثة، ويمكن اعتباره نواة لوزارة الصحة.

حارب محمد على العديد من الأمراض الاجتماعية لاسيما الأمراض السرية والتي كان على رأسها "البغاء"؛ حيث أصدر في يونيه ١٨٣٤م قانوناً منع فيه الرقص العمومي للنساء، كما منع البغاء في القاهرة. وكانت عقوبة من يخالف ذلك القانون هو الجلد خمسون جلدة لمن يقوم بهذه المخالفة لأول مرة، ثم بالأشغال الشاقة لمدة عاماً أو أكثر لمن يتكرر منه تلك المخالفة. أصدر محمد على أول لائحة لقيد

المواليد والوفيات في عام ١٨٣٨م، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الوفيات عن المواليد في مصر.

قصر العيني[٢].

يعود تاريخ القصر العيني إلى ١٤٦٥م، عندما أقام "أحمد بن العيني" المملوكي مقراً لراحة وتريض الأمراء والسلاطين المماليك، وعندما جاءت الحملة الفرنسية قامت بتحويل القصر إلى مستشفى عسكري، لكن مع عودة العثمانيين لمصر في أعقاب خروج الحملة الفرنسية، أصبح القصر ثكنة للجنود، ولما جاء محمد على قام بهدم القصر القديم واستحدث آخراً في لاعام ١٨١٢م وجعله في بادئ الأمر معسكراً للشرطة. سرعان ما تحول هذا القصر إلى مدرسة أُلحِق بها (٥٠٠) طالب من أبناء الذين يعملون في خدمة "محمد على" من الشراكسة والأكراد والأرناؤوط واليونان. ثم أُلحق بهذا المبنى مكتبة احتوت على (١٥ ألف) مجلد ، وبعدها سُمح لأبناء الشعب المصري بالالتحاق بهذه المدرسة (٨٠٠) طالب.

كانت هناك العديد من الُطالبات منذ عام ١٨٢٩م بتمصير المدرسة، بحيث يتواجد مدرسون مصريون بدلاً من الأوروبيين. وذلك بارسال بعض المتفوقين من الدارسين إلى فرنسا. وعاد أول خمسة من هؤلاء المتفوقين إلى مصر في عام ١٨٣٦م. ثم عاد خمسة آخرين بعدهم بعامين. واستمر محمد على في تشجيع أوائل الخريجيين لتمصير الدراسة بالمدرسة.

في عام ١٨٣٧ م شَهِدَ القصر العيني التحول الأخير، والذي يعتبره المؤرخون البداية التاريخية والحقيقية للمسيرة الطبية في مصر في تاريخا الحديث؛ وذلك عندما تم تحويل هذا المبنى إلى مستشفى، ثم ألحق به مبنيان آخران من ناحية الغرب، أحدهما "بيت صحة النساء"، والآخر "يت صحة الرجال". ومنذ ذلك التاريخ تم نقل كل من (مدرسة الطب، مدرسة الصيدلية ، مدرسة القابلات) إلى القصر العيني. في عام ١٨٤٢م رأى شورى الأطباء أن يتم تمييز الأطباء المتخرجين من المدرسة عن الذين

---

[٢] القصر العيني بالقاهرة، ويُعرف بكلية طب جامعة القاهرة أو كلية طب ومستشفيات جامعة القاهرة

يدعون العلم بالطب، إذ تقرر منح خريجي الطب من المدرسة لقب "دكتور" أو "دبلوما" في الطب، أسوة بما هو متبع في القارة الأوروبية.

تولى رئاسة المستشفى "كلوت بك" (١٨٣٧-١٨٤٠)، ثم "بيرون بك" (١٨٤٠- ١٨٤٦)م والذي أُنعِم عليه برتبة "القائمقام" في عام ١٨٤٥م. ثم جاء "دوفينو" مديراً للمدرسة. ومن المرجع أن وظيفة "مدير المدرسة" ألغيت في أعقاب ذلك، ورُؤِي الاكتفاء بوظيفة"وكيل المدرسة"، وقد عُهِد بها لأول مرة في تاريخ المدرسة لطبيب مصري هو "إبراهيم أفندي النبراوي" ثم محمد أفندي الشافعي". ولكن يجب الإشارة إلى أنه ليس معنى ترك "كلوت بك" عن إدارة المدرسة، قد يعني تنحيه عن الإشراف عليها، بل في حقيقة الأمر أنه ظل بصفته رئيساً لشورى الأطباء مشرفاً على المدرسة. إذ كان ذلك المجلس شورى هو أعلى هيئة طبية بمصر.

كان "كلوت بك" أميناً في النصح والإرشاد والعمل؛ حيث كان أول ما قرر إنشاءه من تنظيمات إدارية طبية هو استحداث "مجلس الصحة" أو "مجلس شورى الأطباء" والمكون من ثلاثة أعضاء وكانت له السلطة على الأطباء، ثم جاء إنشاء مدرسة الطب ١٨٢٧م. وعلى مدى عشر سنوات تخرج (٤٣٠) طبيباً في مختلف التخصصات. ومن جملة ما أنشأه "كلوت بك" مدرسة طبية في بولاق لتعليم فن الولادة، ومستشفى لأمراض النساء، بالإضافة إلى تأسيس مراكز للاستشارات الطبية في القاهرة وغيرها من الأقاليم. والتي تم تزويدها بالأطباء والصيدليات. ناهيك عن إنشاء مستشفى تُعالج "المجانين" جهة الأزبكية. لذا يرى البعض أن محمد على استطاع عن طريق الطبيب "كلوت بك" إحداث ما يمكن تسميته "ثورة طبية " في مصر في ذلك الوقت، وذلك لمجهوداته الجبارة التي بُذلت في مواجهة العديد من الأمراض الوبائية وعلى رأسها مرض الطاعون والذي انتشر خلال فترة محمد على لاسيما أعوام (١٨٢٧، ١٨٤٧، ١٨٤٨)م.

العلاقات الخارجية في عهد محمد علي:

وكان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر فلبه امرحيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبحقوة كبرى يحسب حسابها .وكانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ بمحمد على لاخمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ و ١٨٠٩ و ١٨١٠ فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدات هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية . وكان السلطان العثمانى قد فشل فى القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لاخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفهفى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب

القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطولالمصرى ، كماتخلص من لالبانينن الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزاء من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو يده التى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فى أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام ١٨٣٩عندما تازمت الامور امام محمد على واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد انيكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم

السلطان العثمانىبوافقته . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الربللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فىالسودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعه المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ،واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرابعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد على فى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوط الذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين.

قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنه ابراهيم باشا والاخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة اقتصادية فى اسبابها ونتائجها ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام ١٨٣٠ وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحى او القرى .تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثانية ،

وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده

فى ضوء العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى ابريل ١٨٢١ ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الاتراكفى البر والبحر مما دفع السلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد علي ، وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، واظهار قوته امام الدول الاوروبية ارسل محمد على جيشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، واسطولا بقيادة صهرة محرم بك ، وهزم الاسطول المصرى الاسطول اليونانى ، ونزل الجيش الى المرة واستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكان الثورة تنهى لولا ان تدخلت الدول الاوروبية ضد محمد على والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثواراليونانيين عقدوا قرضا فى لندن فى اوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى تدخل ، كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على علىالمورة وكريت ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فى شرق البحر الابيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى، وان تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان، وقد

وقف ابراهيم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة. وقد وصل اسطول الحلفاء الى "نوارين" حيث كان الاسطول المصربالتركىراسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى التركى فى ثلاث ساعات وراى محمد على بعد الموقعة من البعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهيم بالجلاء عن الموره، اما تركيا قفد اثرت على المقاومة، ثم اضطرت اخيرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما. وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شان الجيش المصرى فى اوروبا. وصبح لمصر كيان دولى. اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطانالعثمانى وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان .وفى الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته قفد اصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافاة على اشتراكه فى حرب الموره ، ولكن هذه المكافاة لم تكن تعويضا كافيا لما بذلهمحمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه . وطلب من السلطان العثمانى ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذ انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب اللازمةللاسطولالمصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثلتها الحرير والزيت

قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على

قونيه بعد سحق الجيشالتركى . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا عللباطنه . وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (١٨٣١ _ ١٨٣٣) .

النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلاتالتى منها الحرير ، وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتيسير مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ،وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا فى اسرته ، وابتدا الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه فى "نصيبين" وفى هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على .اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن ١٨٤٠ م .وكان لانجلترا مصلحة تجارة فى القضاء على محمد على اذ انها تعاقدت مع السلطان فى عام ١٨٣٨ على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢ % .

تتخلص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ، وان تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على ان تدفع الجزية وتحددوحدات جيشها واشطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة . وللدول مارب اقتصادية تختلف

عن اهداف محمد على باشا . ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية

لما رفض محمد على مفاوضته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رات هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام ،وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدا الحلفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " فى ايديهم ، وراى محمد على انه من العبث مقاومة الحلفاء ، فقبل المفاوضة معهم ، وامر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلاد العرب.وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسالة ، فاجتمعمندوبو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا فى لندن واخذوا يدرسون المسالة من جميع وجوهها.

تم ابرام معاهدة لندن مع الدولة العثمانية فى ١٥ يولية ١٨٤٠م بدون اشترالك فرنسا ،وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما ياتى:(يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثمانى الى الاستانة، اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق فى حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر، اذا تقدمت قوات محمد على نوالقسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر . يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك. تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فاذا قبلها فى مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، واذا رفض فمصر فقط ، واذا رفض ذلك فى مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطان فى الامر من جديد مسترشدا باراء الخلفاء.

فى اوائل سنة ١٨٤١اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على(يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجديدالى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية

بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير. تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٤٠٠و٠٠٠ جنيه وقد تعدلت الى ٢٣و٠٠٠ جنيه. ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار ١٨و٠٠٠ جندىفى وقت السلم. أن يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان. أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية أن يضم السودان الى مصر على ان يقد محمد على لتركيا ميزانية سنوية بايراداته ومصروفاته.

الفصل الرابع

الخديو إسماعيل ؛

(استكمال بناء مصر الحديثة ودخول الاحتلال البريطاني مصر)

وجهان لعملة واحدة

تولى اسماعيل حكم مصر وفاة عمه سعيد، فواصل سياسة الاستغراب، وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحى الحياة فى مصر، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى الاتجاه حيث كانت هناككوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلف به. ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمه سعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكى يحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة ١٨٤١م على النحو التالى:(ففى سنة ١٨٦٦م حصل على فرمان بتغيير نظام الورثة الذى كانيدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمانالبلاد من عنصر الحكم الشبان ، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة . أما في ١٨٦٧م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدوناستشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة .وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى ٦٠٠و٠٠٠ جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمان صدر فى سنة ١٨٧٣م ويسمى الفرمان الجامع : (أن يكون حق الورثة لأكبر أنجال الخديوى . تتكون الامبراطورية المصرية من مصر والسودان وسواكن ومصوع

وملحقاتهم. يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى ان يكون له حق التشريع وسن القوانين والانظمة الداخلية . من حق الخديوى زيادة عدد الجيش وقطع الاسطول.

فى سنة ١٨٦٩م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهوربمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروضمناوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعا فى وجهحاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلسهو رغبته فى الاشراك الاعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره .ولقد اتخذ اسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراؤه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ،وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين .ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب اسماعيل ، حاولان يجتذب راس المال الاجنبي ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزازالخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناةالسويس .وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى .

دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالح انجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يامرنوبار ان يؤلف نظارة فى سنة ١٨٧٨م تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية فتالفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليزللمالية ، وناظر فرنسللاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفلح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت

ان تنقص من مصروفاته الحكومة فاحالت ٢٥٠ ضابط من ضباط الجيش الىالاستيداع بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة.وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر الماليةالانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ،وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقى فيها الناظرونالاجنبيان ، وقد بدات الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالىبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذراى الزعماء المصريين من اعضاء مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولا امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحهنواب البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيامنظارة مصرية بحتة ، وطلبوا من الخديوىادخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو ١٨٧٩م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة ١٨٩٥م ونقلت رفاته الى مصر .

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رايفى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شانها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة

انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش. وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىللخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ،وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (٠٠٠و ١٨ جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل

الاجنبى فى مصر على النحو التالي (اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذاالاتجاه العثمانى . ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بدات تعتنق فكرة التدخل اللمسلح المنفرد . ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزبة فرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستوروافق عليه الخديوى توفيق، ومجلس النواب فى اواخر سنة ١٨٨١م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكنالوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب .وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوى فى ٧ يناير ١٨٨٢م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب وتاييد هماله فى موقعة المعارض للحركة الوطنية وتوعدنا بالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى.

كان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانهاانكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالفى تنظيمحكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوى المذكرة المشتركةان اشتد سخط المصريين على الخديوى . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا .وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية العرابية تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية، فقدنجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريف وتالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسية التى دبرها الضباط الجراكسة فى الجيش المصرى للتخلص من عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه

من الضباط الشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهم ونياشينهم، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبىفى مصر قويا .اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تاييداللخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزىوالفرنسالى الاسكندريةفى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى ٢٥ مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يراسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودىفى يوم ٢٦ مايو ،وتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجات فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فىالاستانة من اجل ايجاد حل للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانى والخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصربالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصربنموا حكيما. وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم تركالفرصة للتدخل الانجليزىفى مصر.ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م. وفى ٢٠يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا انالغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر من الخديوى، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى ١٤سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر. وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر

متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطا الوطنيون المصريون التقدير عندمااعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسالة داخلية لا يجب ان تنال اهتمام الدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسالة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل .ويعلق تريل على وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوىعللى يد عصيان عسكرى وظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشا وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تقفدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١.

هذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر. كما ان روسيا استاءت من الاجراءالبريطانى واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الاوروبى، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تاييد الحكومة الالمانية لانجلترافى هذا العمل .حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانيةالمعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصرى ولاظهار عجز البلادعن ادارة شئونها عموما. وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانى لنفسه. وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تاييد الالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر. ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من

مصر، فوعد اللورد جراتثيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام ١٨٨٤م، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦م من اجل الجلاء عن مصر، واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاءالقوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية .وبعد عام ١٨٨٧م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاءعن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذريفى هذه القضية الا عام ١٩١٤ حينما عقدتفرنسا بالاتفاق مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتدفيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية .

فى عام ١٨٨٨ عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصر كاملة. وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى

قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليزواوربيين ياتمراونباوامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوروبيين وزاد نفوذهم لدرجة التعالى بصورة وضعها اللورد كرومر فى تقرير عام ١٩١٤م بقوله "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنهابالضرورة ان يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتى ولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " وقد وضع " دوفرين اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تاكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، وراى اناهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :(مجالس المديريات . مجالس شورى القوانين . الجمعية العمومية).

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذهذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد البريطانىفي مصر. واخذتاعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك. واتبعالانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلقبنظارتى الاشغال والداخلية. ولم يكن التقاءالموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة ونتشار الجهل والفقر والمرض. وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

<u>الاثار الاقتصادية</u> :

١ – اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلكان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا ادى

الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكملهتحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :(ا- استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر . ب- حرمان البلاد من زراعة الدخان . ج- اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى .وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

<u>الاثار السياسية والاجتماعية</u> :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افرادطبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقةالوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال جهودها لاضعافها وذلكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك .وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمىالثانى سندالخديوية (١٨٨٢) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد راى اللورد كرومر انعباس حلمىالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير١٨٩٠ وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى اتمامها

طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامسفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواقباستقلال اللاد ضد اللورد كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمىالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم.

كان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليزفىالنواحىالتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علىاصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشتغلين بهابفوائد جزيلة .وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الانجليزية خاصةبعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا ١٩٠٤م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوربفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصربفى سنة ١٩٠٥ للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللوردكرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلاتبين الشيخ على يوسف حتى سنة ١٩٠٧

حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية. ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية .وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومرالى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس ٤٠ سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته .وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة ١٩٠٨ الى لندن وفد مصرى برئاسة اسماعيل باشا اباظهوقد قابل هذا الوفد ادوردجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون راأعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا .

فى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال مصر فى سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق ،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس ١٩١٤ بين النمسا والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمسفالاستانة منعته الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنهافى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما اعلنت

الاحكام العرفية وعزل الخديوعباس حلمىالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة ١٩٣١م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمىوبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى ١٢مايو سنة ١٩٣١م، وقررت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

الفصل الخامس

الثورة الوطنية عام ١٩١٩م

مصر في أبهى صورها؛ (يحيا الهلال مع الصليب)

كان الاختلال البريطاني لمصر منذ ١٨٨٢م غير رسمي حتى قيام الحر بالعالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨)م، فما كان منها إلى أن أعلنت إلغاء السيادة العثمانية في الوقت نفسه أعلنت حمايتها على مصر في ١٤ سبتمبر ١٩١٤م، وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارة الفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة. كما رأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها، ولقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر والباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين والعاطفة وجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر.

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر . في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشراف إنجلترا على الأمور الداخلية و الخارجية وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية و الخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كلشيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر

الداخليةو الخارجية.وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء.

في فترة الحرب العالمية الأولى تحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال والمواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون والعرب جميعاً عندئذ أنهم في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال والحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤتمراتها الكبرى ضد العرب فعقدت اتفاقية سايكس بيكو – مارس ١٩١٦ – بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا.

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد

محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب تفاهم رئيس الوفد ـ سعد زغلول ـ مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشارك السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري ـ سعد وزملاؤه ـ للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقاتهم به في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـــام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من –جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر،

ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين. هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية. ففي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب في البنوك والشركات والمصانع. إلى جانب انخفاض ثمن القطن ـ المحصول الرئيسي للبلاد. مع نشوب الحرب العالمية الأولى، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية إلى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول في الوقت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب. بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركه الصحافة والأدب التي ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية ـ ساهمت كل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل الاحتلال الأجنبي.

من هنا يمكن القول إن ثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضا وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلول وزملاؤه ونفيهم. وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدي

بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، والطلب الثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية إزاءالشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات، ونددد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩م .

بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس .رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحديا لها وكشف لنيتها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقيين من الوفد إلى الاجتماع وإرسال برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كماأرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كانت القشة التي قسمت ظهر البعير هي اعتقال أعضاء الوفد المصري، حيث بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس ١٩١٩م ثم شارك طلاب الأزهر والمدارس جميعاً في مظاهرات، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد ٩ مارس، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعماءالوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية.

اشترك العمال في الثورة من يومها الثاني، وكان عمال النقل أول المصريين، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة. ثم لحقهم في الإضراب عمال العنابر، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي، وفي يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات، وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع في شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضماء للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجانها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا

الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم ١٥ مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

اشترك التجار في الثورة المصرية وذلك عندما أغلقوا معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية وباب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.

أما عن الثورة في الأقاليم؛ ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدي و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص، فلقي ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها. هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس، وكان بالقطار بعض الضباط والجنود البريطانيين، فقتلوا وكان عددهم ثمانية، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقمت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن. وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويونالنجدات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة

بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنبوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم.

اشترك بدو سيناء في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل) فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلي و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدها

أما عن رد فعل الحكومة البريطانية؛ فما كان منها إلا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزراؤه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في ٧ من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي

لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية جاء به "لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية:(أن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنةملنر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا. كما أن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتا ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلال التام. .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م : مهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللمبي بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان. تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف .

لم تكن الفترة التي أعقبت صدور التصريح سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشئون الداخلية لمصر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومةأهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صار قد يكون لتوجيه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشرة على المبادئ التي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منذ الآن إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف و الرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثر فيه إلى عظمائكم وإلى الشعب المصري، أما الأمور

الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركت المناقشات تجري فيما بعد وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعة، وتضمنتها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م. هكذا صار التصريح من جانب واحد وبذلك انتهت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة ووعدت إنجلترابإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي ١ . تأمين المواصلات البريطانية في مصر. ٢- الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات. ٤ . السودان .

ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة منها تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع التصريح تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برناسة عدلي يكن خصم سعد. ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصرمنناحية، وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى. كما انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية. ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة ١٩١٩ المتمثلة في اعترافالحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر، هذا إلىجـــانب شيوع روح التضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

الفصل السادس

الثورة المجيدة ثورة الجيش والشعب ١٩٥٢م

في ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢م قام جيشنا العظيم بثورتنا المجيدة، ووقف الشعب مؤيداً لتلك الثورة، وتنازل الملك فاروق عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد فى ٢٦ يوليه وغادر البلاد، ونادى مجلس الوزراء برئاسة على ماهر " بأحمد فؤاد الثانى" ملكا لمصر والسودان وأن مجلس الوزراء تولى سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقا لأحكام الدستور. وطبقا للدستور فإنه نص على أن يتم اختيار الأوصياء من بين أمراء العائلة المالكة وأقاربها ورؤساء الوزارات والوزراء والنواب والشيوخ ، وبما أن قضية الوصاية قضية دستورية فقد عرضت على الدكتور عبدالرازق أحمد السنهورى باشا، إذ كان دستور ١٩٢٣ ينص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين أمام مجلسى النواب والشيوخ قبل مباشرة سلطتهم الدستورية. وتحدد المادة ٥٢ من الدستور أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماعه بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه. وتنص المادة ٥٥ على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان.

فى أول أغسطس ١٩٥٢ أصدر قسم الرأى مجتمعا قرارا لم يوافق عليه إلا واحد فقط – هو الدكتور وحيد رأفت – بعدم جواز دعوة مجلس النواب " المنحل " فى حالة نزول الملك عن العرش وأنه يجب إجراء انتخابات جديدة ، ولما كانت الانتخابات تأخذ وقتا غير قصير فإن الحل الوحيد هو إيجاد نظام للوصاية المؤقتة بإضافة مادة للأمر الملكى المشار إليه تنص على أنه فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال العرش إلى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب

منحلا أن يؤلف هيئة للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، ولم يكن اللواء محمد نجيب من هذا الرأى ولكنه خضع للأغلبية. وفى يوم ٢ أغسطس صدر مرسوم بقانون بتعيين هيئة وصاية على العرش من الأمير محمد عبدالمنعم وبهى الدين بركات والقائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا الذى عين وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا، وفى ٧ سبتمبر استقالت وزارة على ماهر ، وتألفت وزارة محمد نجيب الأولى من قبل هيئة الوصاية (٧ سبتمبر ١٩٥٢ – ١٨ يونيه ١٩٥٣)، وهو أحد أعضاء الضباط الأحرار، وقد نوه فى جواب قبول الوزارة أنه يعمل على إقامة دعائم الدستور ، سياج الحريات وضمان الحقوق

أما رشاد مهنا الوصى على العرش فحين عاد من العريش إلى القاهرة فى ٢٥ يوليو بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حملوه – زملاؤه – وتلاميذه من ضباط المدفعية – على الأعناق وهتفوا له فى مظاهرة كبيرة من مطار ألماظة إلى مجلس الثورة وحين دخل رشاد مهنا المجلس بادره جمال عبد الناصر قائلاً : "انت إيه إللى جابك انت عاوز تنقض على الثورة انت عاوز تخطف الثورة منى !! وعينه المجلس وصيا على العرش ولكنه لم يستمر طويلا فقد وجهت إليه قائمة من الاتهامات بأنه يريد أن يكون ملك مصر " وفاروقا ثانيا " وأنه يعد نفسه خليفة للمسلمين وأنه يقف بالمرصاد ضد قانون تحديد الملكية وأنه يعد انقلابا عسكريا ، بتآمره مع بعض عناصر الجيش على إسقاط الحكومة ، وأنه يهاجم الثورة ، ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها، وفى ١٤ أكتوبر تم طرد رشاد مهنا من مجلس الوصاية وتم اعتقاله فى منزله فهو لم يعرف نبأ اعتقاله إلا من إذاعة لندن حيث فتح النافذة فوجد البوليس الحربى مدججا بالسلاح حول منزله ، واستقال بهى الدين بركات احتجاجا على هذه الخطوة ، وفى نفس اليوم صدر أمرا بتعيين الأمير عبدالمنعم الوصى الأوحد على عرش مصر حتى إلغاء الوصاية وإعلان الجمهورية وتقاعد عن الحياة العامة حيث كان متعاونا مع الحكومة.

لم يحدد محمد نجيب فى بيانه الخاص بعملية التطهير مبادئ معينة تأخذ بها الأحزاب، وربما يفهم من البيان أن الثورة لم تشأ أن تفرض على الأحزاب مبادئها أو تتدخل فى شئونها ، وهذا ما أكده عبداللطيف البغدادى من وجود اتجاهين أحدهما تبناه جمال عبدالناصر والآخر تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، ورأى أصحاب الاتجاه الأول إجراء انتخابات تأتى بحزب الأغلبية إلى الحكم ولكن الآخرين رأوا أن الهدف من الثورة تغيير الهيكل الدستورى والاقتصادى للبلاد ، وتساوت الأصوات بين الاتجاهين فرأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا محافظة على وحدة صفوف أعضائه وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها ، واستمرت المناقشة خلال الاجتماعات للهيئة التأسيسية ، وكان الرأيان هما محور كل المناقشات. بل أخطر من هذا، نجد أنور السادات يسجل فى صراحة أن الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أعدت قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها ، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر، فاعترض جمال عبدالناصر على هذا القرار وقال : "يا جماعة، إننى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية ٠ ومضى جمال يقول لنا : إن ثورتنا ديمقراطية، ونحن لا نستطيع أن نضع ديكتاتورية فى هذه البلاد ، فلنعط الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد"

هدد عبدالناصر بالاستقالة إذا أصرت الهيئة على قرارها ونزلت الهيئة التأسيسية على رأى عبدالناصر وتحدد موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣ لإجراء الانتخابات بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها، وقد استجابت الأحزاب وأعلنت عن برامج جديدة تمشيا مع العهد الجديد وقامت بأجراء بعض التطهير فى صفوفها، ففى ٢٩ يوليو١٩٥٢ عقد الوزراء الوفديون اجتماعا بالأسكندرية اقترح فيه محمد صلاح الدين تطهير الحزب، وصفه "سيد مرعى" بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، فقد أعلن الحزب فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ، مع أن الحزب لم يكن مخلصا فى هذه العملية خاصة أنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة على حد وصف محمد زكى

عبدالقادر له ، ومهما ، قضت نهائيا على الأحزاب صغيرها وكبيرها ، ولكنها حتما لم تقض على الشعب فقد ظل الشعب أمينا لدستوره وحريته.

والواقع أن الشعب كان قد سئم الأحزاب ، وسئم اعتداءاتها المتكررة على الدستور وسئم التأييد والتحمس وأصبح سلبيا يرجو الخير فى النظام الجديد ويأمل منه أن يقيم الدستور من جديد وبديهى أن الفساد السياسى لم تكن تصلح عليه حياة ديمقراطية وقد رأى الناس حزب الوفد نفسه يرد موارد الفساد أسوة بغيره من الأحزاب ، فكفروا بالأحزاب جميعا ، لذا كان تأييد حركة الجيش ١٩٥٢ .

ولو ألقينا نظرة فاحصة على خريطة الأرض الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى (على حد قول سيد مرعى) فإننا نجد من خلال الأرقام والإحصاءات أن الذين يملكون فدانا فأقل حوالى ٢ مليون و١٨ ألف مزارع، بمساحة قدرها ٧٧٧٨٦٥ فدانا بينما كان الذين يضعون أيديهم على أكثر من مائتى فدان لا يزيدون على ٢١٣٦ من كبار الملاك ومساحة أراضيهم أكثر من مليون و١٧٦ ألف فدان، ولتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، صدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر١٩٥٢، وعندما صدر قرار الاستيلاء الأول على الأراضى الزائدة بلغ ما يملكه ١١٢ مالكا حوالى ١٨٧ ألف فدان، بالإضافة إلى مساحة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها من أسرة محمد على بعد مصادرة أملاكهم ، وجملتها حوالى ٥٩ ألف فدان، والجدير بالذكر أن هذا الرقم مخالف لما ذكره أحمد حمروش وهو أحد الضباط الأحرار (٩٣ ألف فدان لفاروق فقط)، أما سيد مرعى فهو مهندس زراعى وصاحب مشروع القانون الخاص بالإصلاح الزراعى ثم وزيرا للزراعة ، رغم أنه ذكر فى موضع آخر أن أملاك عمر طوسون وحده وهو أحد أفراد أسرة محمد على: ١٦ ألف فدان من مجموع ٥٩ ألف فدان، وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء محاكم للنظر فى المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعى وأن يكون مقرها القاهرة أو أى مكان آخر بالقطر، أما الاستيلاء الثانى فقد جاء فى أول نوفمبر ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مالكا وكانت

مساحة الأراضى الزائدة حوالى ٨٣ ألف فدان، والاستيلاء الثالث بعده بسنة واحدة فى نوفمبر ١٩٥٥ وشمل ٤٨٣ مالكا وكانت مساحة الأراضى المستولى عليها ١٣٦ ألف فدان، وزعت على الفلاحين المعدمين، وكان الاستيلاء الرابع قبل أول نوفمبر ١٩٥٦ على حوالى ٦٠ ألف فدان، ونص مشروع الإصلاح الزراعى على تحديد ملكية الأراضى بـ ٢٠٠ فدان وإعادة توزيع الأراضى التى صودرت على الفلاحين المعدمين

أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يسلم من الاضطرابات فى أعقاب قبوله لمبدأ التطهير فى أغسطس ١٩٥٢ وظلت بذور التفكك ، وعمل سكرتير الحزب على علاج الموقف ولكن تظل بذور التفكك إلى أن يصدر قانون تنظيم الأحزاب٠

وفى ٧ أغسطس أعلنت الهيئة السعدية عن برنامجها فى العهد الجديد والذى بين دور الحزب فى محاربة الفساد ودوره فى تطهير أداة الحكم ثم أثنى على حركة الجيش ، كما ركز البيان الخاص بالبرنامج على مفاهيم تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأهداف العهد الجديد وشعاراته ، فمن حيث الحزب نفسه بدأت صفوفه تنشق على نفسها بفعل شعار التطهير ، واتخذت الزعامات السياسية الكبيرة داخل الأحزاب موقف الدفاع عن نفسها بعد أن أحست بأن أصابع الاتهام فى فساد الحياة السياسية تشير إليها ، وفى ٢٨ أغسطس توجه مندوب القيادة إلى نادى سعد زغلول (نادى الحزب السعدى) وقابل إبراهيم عبدالهادى وشكر له موقفه فى التنحى عن رآسة الحزب ، ولكن حامد جودة أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ، ثم تنصل عبدالهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا ٠

أما موقف الكتلة الوفدية فقد سارعت إلى الترحيب بالتطهير واعتبرتها بعيدة عنها وأنها تخص خصومها السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة إلى التطهير المدنى والعسكرى ولم تتطهر الكتلة الوفدية ولم تقدم برنامجا جديدا ، إنما قدم مكرم عبيد ما أسماه (استكمال برنامج الحزب) طالب فيه بالحفاظ على الضباط والجنود واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار وتعديل الدستور ٠

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى فكان يعانى من الانشقاق وقدم برنامجا يتمشى مع العهد الجديد ، وهكذا وقعت الأحزاب فى شرك التطهير مما أظهر ضعفها وعدم تماسكها واتهمتها القيادة بأنها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد وقال محمد نجيب: "إننا ننصح ثم ننذر وإلا فلنا مع الأحزاب شأن آخر " ، ويؤكد محمد زكى عبدالقادر أن موقف الأحزاب كان مزريا بهرولتها إلى تطهير صفوفها مما أضعف قيمتهم فى نظر القيادة ، وفى نظر الشعب أيضا. وقال جمال عبدالناصر: "إننا بدأنا تنفيذ أول خطوة وهى إعادة البرلمان الذى كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ٠٠ كان الواحد منهم يجئ ويجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى٠٠ دول شوية عيال ٠٠ حينئذ اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية ، لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء تحديد الملكية ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى على سبيل المثال فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لمحاكمة أحد أبناء أسرة " لملوم " الإقطاعية عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون ٠

ويذكر محمد نجيب أن هذه الاضطرابات وقعت فى قرية مغاغة بالقرب من المنيا فى صعيد مصر ، فقد ركب عدلى لملوم – وهو مالك وشاب غنى – جواده على رأس عصبة من ٣٥ من الفرسان وبعد أن أطلقوا رصاصاتهم فى الهواء كما يفعل الكاوبوى جمعوا القرويين ووجه إليهم لملوم الإنذار التالى : لن يكون هناك إصلاح زراعى فى مغاغة ما دامت الأمور فى أيدى آل لملوم ، وسوف يقتل كل فلاح يحاول الانتفاع من مصادرة الأراضى (كانت عائلة لملوم تملك نحو ألفى فدان تغل دخلا سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه) ٠

وفى الغد عندما وعد الموظفون المحليون الفلاحين بأنه سيسمح لهم بشراء أراضى لملوم الزائدة برغم تهديدات عدلى ، عاد الأخير مع رجاله إلى مغاغة لإعادة تمثيل المشهد الأول مرة أخرى ، ولكن تعرض له فى هذه المرة بعض جنود الجيش

ورجال البوليس وأمر الجميع بالتفرق ، وأطلقت بعض أعيرة نارية وجرح أحد رجال البوليس وامرأة واعتقل لملوم وأربعة من رجاله وهرب الباقون. ويضيف نجيب : استقر رأينا على أن نعالج قضية لملوم بنفس النهج الذى سرنا عليه فى كفر الدوار وحوكم لملوم وثمانية من رجاله أمام محكمة عسكرية انعقدت فى المنيا ، وفى ٨ أكتوبر أصدرت المحكمة حكمها على لملوم البالغ من العمر آنذاك ٢٤ عاما بالسجن مدى الحياة ، إذ أن أحدا لم يقتل فى هذا الاضطراب الصغير وأصدرت المحكمة حكمها على خمسة من أتباعه بالسجن مددا ما بين ٥ و ١٥ عاما وبرأت ثلاثة وبذلك أمكن تفادى قيام آخرين بمثل هذا العمل الدموى.

أما حزب الوفد فقد كان له رأيا معارضا للقانون فقد أدلى فؤاد سراج الدين وجهة نظره فى صدور القانون لصحيفة المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح : " إن الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر " ، وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد فى٢١ سبتمبر وفؤاد سراج الدين فى المعتقل بقوله:" الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات ".

اجتمعت قادة الوفد فى بيت النحاس بالأسكندرية وناقشت مبدأ التطهير لإرضاء الثورة ، واعترض فؤاد سراج الدين وقال لهم : " إن الوفد يدين نفسه بنفسه بهذه الطريقة ويضعف قوته فى مواجهة بقية الأحزاب ، ولكن النحاس وبقية الأعضاء وافقوا على التطهير ، وقرر الوفد طرد كل من : الدكتور حامد زكى وعبداللطيف محمود وحسين الجندى وأحمد قرشى والدكتور أمين المغربى وحسن السيد فوده وغيرهم من الأسماء البارزة فى قيادات الوفد ، واستند التطهير إلى أسباب تتصل بعدم النزاهة وبعدم الانضباط الحزبى . وعلى أثر قرارات التطهير لم يلبث أن تنازعت الوفد الأطماع الشخصية وانقسم إلى ثلاث مجموعات متضاربة:

<u>الأولى</u> : ويتزعمها عبدالسلام فهمى جمعة وبعض الأعضاء وكان عبدالسلام يطمع فى خلافة مصطفى النحاس .

الثانية : ويتزعمها محمد صلاح الدين وآخرين وكان صلاح يريد أن يخلف فؤاد سراج الدين ٠

الثالثة : وفيها أحمد أبو الفتح وبعض شباب الوفد وكانت تحمل فى رأسها مشروعات الإصلاح والتطور

وقد أدى هذا إلى تمزق فى صفوف الوفد، وفى تلك الفترة اتخذت القيادة عدة إجراءات وجهت أغلبها ضد الأحزاب ، فقد تمت إقالة وزارة على ماهر وشكل محمد نجيب وزارة جديدة ، وقد صاحبت ذلك حملة اعتقالات شملت ٧٤ من قادة الأحزاب وبعض رجال العصر السابق ، وكذلك صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وقد فعل هذا القانون فى الأحزاب ما فعله التطهير من فرقة وانقسام وأصاب القطاع الأكبر من كبار الملاك بالشلل السياسى ، وكانت اللجنة العليا التى تقوم بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى – ذلك العمل الكبير – تحت العيون المفتوحة لخبراء الاقتصاد فى مصر وفى العالم ، وكان الجميع يرقبون خطواتها ويرصدون تحركاتها بين المشاكل والأزمات وكان البعض يقول : إن الإصلاح الزراعى مصيره إلى الفشل حتما لأن تفتيت الملكية سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، وكان البعض الآخر يقول : إن المستأجرين لن يسددوا التزاماتهم أو الإيجارات والقروض التى عليهم ، وفريق ثالث يقول : إنه كان من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة الملاك ويكتفى بزيادة الضريبة المفروضة عليهم٠

ولقد واجهت تنفيذ القانون صعوبات شديدة مع بعض الملاك ، وقد سبق أن ذكرنا من بينهم " لملوم " ومن بينهم أيضا " عطيه شنوده " الذى ظل يحاور ويناور من أجل الاحتفاظ بكل أرضه مستغلا الاستثناءات الواردة فى المادة الثانية من القانون والتى تقع تحت بنود ستة ، بحيث لاتبيح للدولة فرصة الاستيلاء على فدان واحد من أرضه التى بلغت حوالى ٧٠٠٠ فدان ، ثم ذهب إلى الرئيس محمد نجيب يعلن تبرعه بعشرات الألوف من الجنيهات ومئات الأفدنة من أجل إقامة منشآت خيرية دينية وكنائس ومستشفيات فى منطقة إدفو حيث تقع غالبية أراضيه ،

ولكن اللجنة الدائمة قامت بدراسة هذه المقابلة مع نجيب وتحققت بعد دراسة موقف شنوده وقامت بإصدار القرار المناسب بعدم الموافقة على طلباته ، وهناك غيره كثير مما حاولوا التهرب أو الرفض وعدم تسليم أراضيهم مثل أسرة مفيد وأزمة البدراوى عاشور ومشكلة توزيع أملاك الملك فاروق فى المطاعنة مركز إسنا بجوار تفتيش أرمنت ٠

وقد وقعت فى أغسطس الاضطرابات الدامية فى مصانع مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار ، ولم يكن هناك سبب واضح لهذه الاضطرابات التى أوعز بها أعداء الثورة ، فالمصانع نموذجية بها مستشفى مجانى وملاعب رائعة ومطعم ومتجر تقدم فيه الوجبات والأطعمة والملابس بأقل من نفقات إنتاجها ٠ وقدم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية انعقدت فى ساحات المصنع ٢٩ من المتهمين ، وقد اتضح من خلال هذه المحاكمة أن المسئولين عن هذه الاضطرابات هم أعضاء الحزب الشيوعى غير القانونى الذى يعرف فى مصر باسم " حدتو " ، وقبلها بأيام كان الشيوعيون قد أثاروا إضرابا فى مصنع البيضا للصباغة الذى يقع أيضا فى كفر الدوار ، أما إدارة البيضا فقد اعترفت بالنقابة التى تم انتخابها حديثا وأقرت زيادة فى الأجور ، ولكن عندما حاول الشيوعيون تنظيم إضراب فى مصنع مصر للنسيج عمدت الإدارة إلى استدعاء البوليس وتم اعتقال أربعة أشخاص وبعد يومين استطاعت جماعة من المهيجين إحراق عدد من سيارات الشركة وتمت الاستعانة بالبوليس والجيش لإعادة النظام ، وكانت نتيجة الحادث قتل تسعة أشخاص منهم أحد رجال البوليس واثنان من الجنود وإصابة ٢٣ شخصا منهم سبعة من البوليس بإصابات خطيرة ٠

كان لابد من موقف ضد هؤلاء فقد حكم على المسئول الأول وهو شاب يدعى مصطفى خميس وأحد الحراس اسمه محمد الحسن البقرى بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى ، وحكم على ٢١ آخرين بالسجن مددا تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما وأطلق سراح ١٥ آخرين ، ويستطرد نجيب : " ولما كان مصطفى خميس لم يتجاوز ٢١ عاما من العمر فقد رغبت فى أن أعطيه فرصة أخرى ولذلك استدعيته إلى القاهرة لمقابلتى فى مكتبى ، وكان خميس شأنه شأن البقرى قد عمد فى المحاكمة إلى

القول بأنه غير مذنب ورفض أن يتعاون مع الأعداء ، وكان من الواضح أنه قد تلقى أمرا بأن يبدأ الاضطرابات من أشخاص لم يكشف النقاب عنهم حتى اليوم ولم يترددوا فى أن يتركوه للموت وينجوا بجلودهم ، وعرضت عليه أن خفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد (٢٥ عاما) يمكن أن تقلل إذا كان سلوكه حسنا فى مقابل ذكر أسماء الأشخاص الذين تلقى منهم الأوامر ولكن خميسا رفض هذا ولم يكن أمامى سوى أن أجيز الحكم ، وفى ٨ سبتمبر وهو اليوم الثانى لتولى رئاسة الوزارة خلفا لعلى ماهر أعدم خميس والبقرى شنقا " وقد أدى ذلك إلى وضع حدتو فى موقف بالغ الحرج ، وليؤدى إلى هجوم شديد من جانب الحركة الشيوعية الدولية ، والشيوعيين المصريين على " الدكتاتورية الفاشية " واضطرت حدتو أن تغير موقفها من الثورة فيما بعد ٠

من الواضح أن تخلف البلاد عن الحكم الدستورى لم تكن تقع مسئوليته على كاهل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وحدها ٠٠ ولا على العناصر التى لا تؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية من أعضاء هذه الهيئة فحسب ، وإنما كان يعود أيضا إلى تخلف الوضع الحزبى فى مصر عن تطور الأحداث الاقتصادية والسياسية ، الداخلية منها والخارجية ، فقيادة السعديين والدستوريين كانت معادية للحركة الوطنية والدستورية طوال تاريخها. شجع البعض على إصدار قانون تنظيم الأحزاب وذلك لأهداف شخصية فقد جاء فى مذكرات صلاح الشاهد : وجاء دور سليمان حافظ –وكان حاقداً على مصطفى النحاس باشا حقداً دفيناً – ليقدم مشروع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية وكان يقصد من ورائه هدم حزب النحاس أولا وأخيراً ، وعارض المشروع الدكتور السنهورى من حيث المبدأ تأسيساً على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم تعرض المشرع لها تاركا أمر تنظيمها لرجالها

وأيد نجيب المشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية خير كفيل لحماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وفى هذه الظروف صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وبدأت

معركة طاحنة بين الأحزاب وحركة الجيش. وكان من الواضح أن القانون لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره حزب الأغلبية. وفى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بإيداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس إذا تخلوا عن ذلك ، ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بها تتقدم ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب وبخاصة الوفد والثورة٠

الجدير بالذكر أن الثورة لم تقم بإلغاء الأحزاب السياسية فحسب ، بل فرضت إشرافها على جميع التنظيمات المستقلة التى قد تؤلف تحديا لسلطة الحكم ، وفرضت الدولة إشرافها على جميع الفئات المنظمة كالنقابات والتعاونيات والاتحادات الطلابية والمعاهد الدينية والمشروعات الاقتصادية الكبيرة ولم تعد هناك مجموعات قادرة على الوقوف بين الدولة والمجتمع ٠

أما عن الرأى العام وموقفه من إجراءات الثورة عامة والأحزاب خاصة فقد قابل إجراءاتها بارتياح وتشجيع لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب الحاكمة قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء ٠ وعلى كل حال فإن حل الأحزاب ساعد على نشأة التنظيمات السرية المعادية للثورة وهذا بدوره يؤدى إلى تفكك الجبهة الداخلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ٠

* محكمة الغدر و محكمة الثورة :

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفاً بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر ١٩٣٩

جريمة من جرائم الغدر ، وهذه هى فحوى قانون الغدر رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢(المعدل بالقانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٣) والذى يتكون من تسع مواد منها :

مادة ١ :

- كل من أتى عمل من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية أو الإضرار بمصلحة البلاد ٠
- ستغلال النفوذ للحصول على ميزات شخصية ٠
- استغلال النفوذ من شأنه التأثير فى أثمان العقارات والبضائع والمحاصيل والبورصة وغيرها للمصلحة الشخصية ٠
- كل عمل يؤثر فى القضاء أو أى هيئة خولها القانون اختصاصا فى القضاء أو الإفتاء

مادة ٢ :

كل من أتى فعلا من الأفعال المذكورة يعاقب على الغدر بالجزاءات الآتية :

- العزل من الوظائف العامة ٠

- سقوط العضوية فى مجلسى البرلمان أو المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات ٠

- الحرمان من حق الانتخاب أو الترشح لأى من المجالس سالفة الذكر ، ومن الوظائف العامة ، ومن الانتماء إلى أى حزب سياسى ، ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التى تخضع لإشراف السلطات العامة ومن أى وظيفة بهذه الهيئات ، ومن الاشتغال بالمهن الحرة ومن المعاش كله أو بعضه لمدة خمس سنوات من تاريخ الحكم ٠

- ويجوز إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر ٠

مادة ٣ :

يحكم على الغادر من محكمة خاصة تؤلف من مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين من محكمة استئناف القاهرة يعينهم وزير العدل وأربعة ضباط

عظام لا تقل رتبة كل منهم عن الصاغ (رائد) يعينهم القائد العام للقوات المسلحة ، ويكون مقر هذه المحكمة مدينة القاهرة ويشمل اختصاصها كل أنحاء المملكة المصرية

تكونت محكمة الغدر وحاكمت فيمن حاكمت عثمان محرم وكريم ثابت ومحمد حسن من حاشية الملك فاروق ، وتشكلت محكمة الثورة فى منتصف سبتمبر ١٩٥٣ ، ويقول أحد رجال القانون فى ذلك الوقت – أبو الفضل الجيزاوى : " محاكمات الثورة فى ضوء قانون عسكرى ونظام عسكرى ٠٠ كلها تمت سليمة ٠٠ وكانت الأحكام فيها شئ من الردع ٠٠ علشان نخوف الناس ٠٠ كانت الأحكام تتراوح من ٣ سنين إلى ١٥ سنة ٠٠ فإحنا كنا نعطى أقصى العقوبات ٠٠ " ، ويقول سعيد حليم : " محاكمات الثورة كان الهدف منها ٠٠ إظهار الفساد السابق ٠٠ وفى نفس الوقت الرجعية لا تعود " ، أما إبراهيم شكرى فيقول : " محاكمات الثورة بلا شك كانت تتسم بنوع من الشدة ٠٠ التى كانوا يعتبرونها أنها من مستلزمات الثورة ٠٠ إلى أن تستقر الأمور ٠٠ ولذلك حكم على أناس ليس لأنهم اقترفوا ذنباً بقدر ما أنهم كانوا مهمين ٠ كانت لا شك أحكاماً ٠٠ ليس لأنهم ثبت إثباتاً يقيناً ٠٠ أنهم يستاهلوها ٠٠ وإنما لأنهم لهم أهمية ولهم أثرهم ٠٠ كذلك بالنسبة للسياسيين " أما عبداللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة يقول : " حتى الإعدام اللى حكمته ٠٠ كان على واحد خائن تعاون مع الإنجليز ضد الفدائيين ٠٠ وحاجات محدودة جداً ٠٠ لكن ما كانش فيه تفكير باستخدام القوة " ٠

وفي خلال أشهر الصيف من عام ١٩٥٣ كانت قد بدأت حملة تشكيك واسعة ضد الثورة والقائمين بها ، وتبنى هذه الحملة أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة على إثر حل تلك الأحزاب ومصادرة أموالها واعلان قيام فترة الانتقال واستمرت هذه الحملة عدة شهور حتى ضقنا ذرعًا بـها فرئي محاكمة سياسي تلك الأحزاب على انحرافاتهم واستغلالهم لمراكزهم في الكسب غير المشروع وكذا لمواقفهم السياسية السابقة لقيام الثورة وكشف تلك المواقف للرأي العام الداخل بغرض العمل على إفقاد الشعب الثقة فيهم.

ولذا فقد أعلن صلاح سالم في مؤتمر عام يوم ١٥ سبتمبر١٩٥٣عن وجود مؤامرة سياسية من بعض السياسيين ضد النظام القائم ومن أنه ستشكل محكمة ثورة لمحاكمتهم ، وقرر مجلس الثورة تشكيل هذه المحكمة من عبداللطيف البغدادى كرئيس لها وبعضوية كل من أنور السادات وحسن إبراهيم وقامت المحكمة بمحاكمة بعض السياسيين لمواقفهم السياسية والبعض الآخر لاستغلال النفوذ ، كما حاكمت أيضا بعض الخونة من المصريين الذين كانوا قد تعاونوا مع الإنجليز وقاموا بإرشادهم إلى أماكن تجمع الفدائيين المصريين أثناء معركتهم مع القوات البريطانية بعد أن ألغت وزارة الوفد معاهدة ١٩٣٦في عام١٩٥١ .

و فى هذا يقول السادات : " فإذا بنا نفاجأ باتصال بعض رجال الأحزاب ببعض ضباط القوات المسلحة وكان تفسير هذا الأمر بسيطا .. وهو أن الأحزاب التى كانت تتصارع على الحكم بالتقرب إلى الملك تارة وإلى الإنجليز تارة أخرى أو إلى الاثنين تارة ثالثة وجدت فجأة أن الثورة فى الأيام الثلاثة الأولى لها قد عزلت الملك وعزلت أيضا فى نفس الوقت نفوذ بريطانيا الإمبراطورية العتيدة وأصبحت سلطة السيادة فى مجلس قيادة الثورة الذى يتكون من ضباط مصريين فى القوات المسلحة المصرية ، أو بمعنى آخر أصبحت القوات المسلحة هى مصدر السلطات فلماذا لا تحاول الاتصال بها كما كان الحال مع الملك ومع الإنجليز ؟ " .

ويقول :" وضعنا السياسيين فى المعتقل ، أما الضباط الذين حاولوا التآمر مع هؤلاء السياسيين من الأحزاب فحوكموا محاكمة عسكرية ، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ألغينا الأحزاب ، وصدر قرار بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى مجلس الثورة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ " .

بل لقد ساوى جمال عبدالناصر بين التخلص من الملك وبين التخلص من الإقطاع بالتخلص من الأحزاب فى أكثر من موقع ، ففى خطاب له فى ٢٦ يوليو ١٩٥٥ قال : " معركة عنيفة شاقة ضد الحزبية والرجعية ضد أغراض الحزبية ضد غايات الحزبية ووسائلها ... رأينا الحزبية جميعا وهى تنهار ورأينا الحزبية التى

استغلتنا واستبدت بنا والتى تمكنت منا فى الماضى ، وهى تسقط على الأرض وتداس تحت الأقدام ٠٠ أقدام الشعب ، رأينا الحزبية التى هى سبب البلاء ٠٠ رأينا الحزبية التى مكنت للاستعمار ٠٠ رأينا الحزبية التى ساعدت على بقاء الاحتلال وتركت الإنجليز المحتلين وألهت الشعب عن وجوده ٠٠ رأيناها وهى تترنح صرعى " ، ويقول فى افتتاح مجلس الأمة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٧ : " كان التصدى للاستعمار معركة فى حرب الاستقلال وكان خلع الملك معركة فى حرب الاستقلال وكان القضاء على الاقطاع معركة فى حرب الاستقلال ، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة فى حرب الاستقلال

أما عن إبراهيم عبدالهادى ، فقد أمر نجيب باعتقاله فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى صباح اليوم التالى اجتمعت محكمة الثورة لأول مرة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة على النيل وكان الملك فاروق قد شيده ليقضى فيه بعض لياليه ، وأول من قدم لهذه المحكمة هو إبراهيم عبدالهادى وقد وجهت له ست تهم:-
أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن بأنه عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام ومصلحة البلاد العليا٠ أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وساعدت على تمكين الاستعمار بالبلاد والزج بجيش مصر فى معركة فلسطين ١٩٤٨ أثناء توليه رئاسة ديوان الملك السابق٠ أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم خلال فترة رئاسته للوزارة من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ و٢٥ يوليو ١٩٤٩ بأن أشاع حكم الإرهاب ٠ أتى أفعالا من شأنها إفساد أداة الحكم حيث ساهم فى تنفيذ مشروع إصلاح اليخت المحروسة عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ٠ استغل نفوذه فى إنشاء ورصف طرق ببلدته الزرقا ٠

حكمت المحكمة على إبراهيم عبدالهادى بالإعدام شنقا ومصادرة كل ما زاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب ، ثم خفف الحكم إلى المؤبد بعد تقدم أبناءه بالتماس إلى محمد نجيب الذى وافق على ذلك. ومن الذين مثلوا أمام محكمة الثورة أيضا بعد سبتمبر ١٩٥٣ ، " كريم ثابت " المستشار الصحفى لفاروق وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية فى غضون ١٩٥٣ وذلك للإضرار بالنظام

ومصلحة البلاد العليا ، وأتى أفعالا ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه لغير صالح الوطن خلال الفترة من ١٩٤٦ وما بعدها ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة ما زاد عن أمواله وممتلكات زوجته عما كانا يملكانه قبل ٢٧مايو١٩٤٦ ثم أفرج عنه صحيا٠

وكذلك " محمود سليمان غنام " وزير سابق وجهت له تهمة اشتراكه فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة هدفها مناهضة النظام والأسس التى قامت عليها الثورة ، كما أتى أفعالا لإفساد الحكم والحياة السياسية واستغلال النفوذ عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ. وأيضا " محمد حلمى حسين " الذى رقاه الملك السابق من سائق سيارة إلى أميرالاى وجهت له تهمة استغلال النفوذ وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وتجريده من رتبه العسكرية ونياشينه ومصادرة أمواله التى آلت إليه منذ ١٩٤٤ ثم أفرج عنه صحيا

أما " عباس حليم " أمير من أسرة الملك فقد وجهت له تهمة الاتصال بجهات أجنبية بقصد الإضرار بمصلحة البلاد العليا ، حكم عليه بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ ، أما " فؤاد سراج الدين " وزير سابق وجهت له تهمة خيانة أمانة الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير١٩٥٢ بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلال النفوذ ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة ومصادرة أمواله وممتلكات شقيقه " يس سراج الدين " لصالح الشعب٠

كذلك " زينب الوكيل " حرم مصطفى النحاس ساعدت على إفساد الحكم والحياة السياسية خلال ١٩٥٠ / ١٩٥١ وما قبلهما والتدخل فى شئون الحكم مع زوجها رئيس الوزارة واستغلال النفوذ منذ ٤ فبراير ١٩٤٢ وما بعدها والتدخل فى عمليات القطن١٩٥٠/١٩٥١ أعفيت من عقوبة السجن لمرضها ومصادرة أموالها وتأسف المحكمة لموقف مصطفى النحاس لسماحه لها بالتدخل فى شئون الحكم

أما الشيوعيون فقد انضموا إلى أعداء الثورة لإفساد برامجها للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وكثير منهم فى مصر ليسوا من أصل مصرى ، وبالرغم من

هذا فقد آثروا فيمن يدعون بالطبقة المستنيرة ممن كانوا يدينون بالإسلام ومن الأمثلة الصادقة لهذا النوع من الناس " كامل البندارى " (الباشا الأحمر) الذى كان سفيرا لفاروق فى موسكو ، وقد أفاد الشيوعيون من البندارى كرئيس لجماعة أنصار السلام ، وهى جماعة تخفى أهداف قادتها الحقيقية لمن تحاول ضمهم تحت لوائها ، أما " هنرى كورييل " منشئ " ح ٠ د ٠ ت ٠ و " أقوى الحركات الشيوعية فى مصر فقد هرب من مصر إلى فرنسا قبل الثورة ، وقد ألقى القبض على معظم أعوانه مثل " الرملى " و " يوسف حلمى " و " ومارى روزنتال " وأدينوا بعد محاكمتهم بتهديد سلامة الدولة ، وتمت مصادرة صحفه اليسارية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت وهى (الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الطالب والمعارضة) ، وكذلك حوكم ثلاثة من الصهيونيين المتصلين بالشيوعيين وهم " فكتور ليفى " و " هرمان ناثانسون " و " روبرت نسيم داسا " وقد اعترف ثلاثتهم بإشعال النار فى المكتبات الأمريكية بالقاهرة والإسكندرية ٠

أما تنظيم " طليعة العمال " فقد أعلن موقفه المعارض من الثورة وأعلن أنها ليست إلا – ديكتاتورية عسكرية – خاصة بعد تنفيذ حكم الإعدام فى العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين أدينا فى أحداث كفر الدوار يومى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ بأنهما المحرضان على أعمال العنف التى جرت ، كما كان سببا فى هجوم شديد شنته بعض الأحزاب الشيوعية من خارج مصر على الثورة. اتخذت الثورة موقف الرفض من الشيوعيين تمثل فى أولا : إبعاد أحمد حمروش عن رئاسة تحرير مجلة " التحرير " وعدد آخر من الكتاب والمحررين والعاملين فى المجلة لأنهم شيوعيون ، وثانيا : أصدرت وزارة نجيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرارا بالعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى الجرائم السياسية خلال الفترة من توقيع معاهدة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واستثنى الشيوعيون من هذا القرار باعتبار الشيوعية عملا موجها ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، وثالثا : اعتقال الشيوعيين من تنظيم " حدتو " ضمن السياسيين الذين اعتقلوا عند إعلان قرار إلغاء الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ٠

الفصل السابع

معجزة نصر أكتوبر المجيد عام ١٩٧٣م

هزيمة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف :

بعد هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ كان على القيادة السياسية فى مصر هى استعادة الكفاءة القتالية للقوات المسلحة، وفى هذا الإطار تولت القيادة السياسية التنسيق مع الاتحاد السوفيتى لإعادة تسليح القوات المسلحة، وكان من الطبيعى أن التدريب المركز على هذه الأسلحة كلان متوقفاً على وصول الأسلحة أولاً حتى يمكن البدء فى التدريب الصحيح والمكثف عليها. ونظراً لأن المقارنة التسليحية بين مصر وإسرائيل كانت آنذاك غير قابلة للحساب، فقد كان من الطبيعى أن تصدر الأوامر بتفادى الاشتباك مع العدو والعمل على عدم إعطاء إسرائيل فرصة للحرب قبل أن تستكمل القوات المسلة كفاءتها القتالية، إلا أن الأحداث أثبتت أن تقدير الموقف يختلف عن مشاعر القوات، فمن المعروف أن ثلاثة أحداث وقعت خلال الفترة التى ما بين وقف إطلاق النار فى التاسع من يونيو ١٩٦٧ وحتى عودة القتال يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ تمثلت فى معركة رأس العش فى الأول من يوليو ١٩٦٧ واشتعال الجبهة يومى ١٤ و ١٥ يوليو، وإغراق المدمرة إيلات قبالة سواحل بورسعيد يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، وتفصيل الأمر أن معركة رأس العش التى جرت جنوب بورفؤاد على الضفة الشرقية للقناة بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقف إطلاق النار، حينما حاولت قوة إسرائيلية مدرعة التقدم شمالاً للوصول إلى بورفؤاد ، ولكنها فشلت فى تحقيق هدفها ، ورغم أن المعركة كانت محدودة إلا أنها أعطت الثقة للقوات المسلحة المصرية .

وفى البحر كانت المعركة الشهيرة بضرب وإغراق المدمرة إيلات الإسرائيلية أمام سواحل بورسعيد فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ كان لهذا العمل أصداء واسعة لدى كل أطراف الصراع ، بل وعلى المستوى العالمى ، فقد قامت زوارق الصواريخ المصرية بإطلاق صاروخين على المدمرة الإسرائيلية فتحطمت وغرقت عندما حاولت انتهاك

المياه الإقليمية المصرية ، وكانت هذه العملية البحرية المصرية الناجحة أولى معاركنا البحرية باستخدام الصواريخ ، وقد أدت إلى تغيير كبير فى العديد من النظريات البحرية العالمية.وفى مارس ١٩٦٩ بدأت مصر فى تنفيذ أخطر مراحل حرب الاستنزاف ، واستمرت عاماً ونصف العام إلى أن توقفت فى ٧ أغسطس ١٩٧٠ بقبول الطرفين المصرى والإسرائيلى لمبادرة روجرز ٠

أفرزت حرب الاستنزاف خبرات واسعة فى مجالات التنظيم والتسليح ومتطلبات الدفاع خاصة الجوى ، الأمر الذى أدى إلى تيسير العملية عند نشوب حرب أكتوبر، حيث برزت الأهمية الأساسية للأسلحة الصاروخية التى حققت أروع النتائج. وعلى صعيد التسليح ، فقد أدى استمرار حرب الاستنزاف لفترة طويلة، وفشل المحاولات الإسرائيلية المستميتة لإيقافها إلى استخدام إسرائيل لكل أسلحتها ومعداتها الحربية، الأمر الذى أتاح للقيادة المصرية فرصة التعامل مع هذه الأسلحة الأمريكية المتطورة وفى مقدمتها الطائرة الفانتوم الأمريكية. ومن أعظم ما حققته مصر من إنجازات عسكرية كنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف هو نجاحها فى إقامة نظام متكامل للدفاع الجوى يحمى سماء مصر من خلال شبكة ضخمة من من الصواريخ المضادة للطائرات والتى عرفت بحائط الصواريخ ، وعند نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ نجح هذا الحائط بالتعاون مع مقاتلات القوات المصرية فى شل قدرات القوات الجوية الإسرائيلية.

الجدير بالذكر أن موقف الجبهة الداخلية المصرية أثناء حرب الاستنزاف كان موقفاً مشرفاً وكان أحد العوامل الأساسية التى شجعت الرئيس السادات على اتخاذ قرار الحرب ، هذا بجانب رد الفعل لدى الرأى العام العالمى (ماعدا الإدارة الأمريكية) كان إيجابياً مؤيداً للموقف العربى ومسانداً له ، وبالتالى فإن الموقف العالمى والموقف الداخلى كانا أحد إيجابيات حرب الاستنزاف وشكل أحد الأسس الهامة لخطة إعداد الشعب للحرب التالية ٠

حاول الرئيس السادات الذى تولى المسئولية بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ – التوصل إلى تحرير سيناء بالوسائل العلمية ، ولكن

إسرائيل استمرت فى استخفافها بالقدرات المصرية ، فرأى السادات أنه لاحل للمشكلة سوى باستخدام السلاح ، وبالتالى أعد السادات الدولة للحرب ولكن فى سرية تامة ، وفى هذا المجال يذكر كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى أثناء الحرب أن المخابرات الأمريكية المركزية والمخابرات الإسرائيلية أكدتا أن الجيش المصرى لايستطيع القيام بمواجهة مع القوات الإسرائيلية وذلك قبل الحرب بأربع عشرة ساعة فقط. وفى ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى يوافق عيد " يوم كيبور " اليهودى اخترقت القوات الجوية المصرية على ارتفاع منخفض إلى عمق سيناء لتدمير الأهداف المخصصة لها فى إطار الضربة الجوية المركزة، ثم بدأت التمهيد النيرانى للمدفعية لتدمير وإسكات الأهداف المحددة لها فى نقاط العدو الحصينة ومناطق تمركز احتياطياته وقيادته بالإضافة إلى أية أهداف تظهر فجأة. ثم بدأت القوات المترجلة من المشاة والأسلحة المشتركة الأخرى فى إخراج القوارب المطاطية وتجهيزها وإنزالها إلى المياه فى قناة السويس واحتلت الدبابات والأسلحة المخصص لها مهام الضرب المباشر أو معاونة اقتحام القوات المترجلة للمياه لاقتحام النقاط الحصينة أو للهجوم شرقاً واحتلت هذه الدبابات والأسلحة مرابضها على المصاطب.

وهكذا بدأت ملحمة العبور الخالدة ، وانطلقت القوات عابرة لقناة السويس غير عابئة بمواسير النابالم على الضفة الشرقية للقناة ولا بالمانع الترابى (خط بارليف) وكانت القوة تكمن فى هتاف الجميع " الله أكبر " وفى خلال ٢٤ ساعة كان المصريون قد نقلوا عبر القناة ٩٠,٠٠٠ مقاتل و٨٥٠ دبابة واستولوا على خط بارليف الحصين وأنشأوا جسوراً على قناة السويس ، وهكذا تم الاستيلاء على كل النقاط الحصينة على طول الضفة الشرقية للقناة ، كما تمكنت القوات المصرية من حصار مدينة القنطرة .

وتمكنت ثلاث فرق سورية ولواء مدرع سورى من تحطيم دفاعات إسرائيل بمرتفعات الجولان واستعدوا للنزول إلى سهول منطقة الجليل، وكان أقوى سلاح العرب "مصر وسوريا" هو عنصر المفاجأة وساعد على ذلك أن إسرائيل كانت فى

حالة استرخاء، وقد تعمدت مصر وسوريا استبعاد الأردن من الانضمام إلى الهجوم لأن الأردن لم يكن لديه أنظمة دفاع جوى ، ولكن عقب نشوب الحرب بادرت الأردن بإرسال لواءين مدرعين إلى سوريا ، كما ساهمت العراق بثلاث فرق وثلاثة أسراب مقاتلة تعرضت لخسائر فادحة على الجبهة الشمالية، بينما دخل ١٨٠٠ مقاتل مراكشى فى قتال شرس مع اليهود. وتوالت الانتصارات المصرية حيث ضيقت القوات المسلحة المصرية الخناق على القوات الإسرائيلية التى فقدت ٤٠٠ دبابة و٤٩ طائرة حربية فى الأيام الثلاثة الأولى من بدء القتال ، وطالبت إسرائيل من الولايات المتحدة عوناً ضخماً بالطائرات الحربية والمعدات الثقيلة وطلب السفير الإسرائيلى لقاء الرئيس الأمريكى نيكسون بصفة عاجلة ليعرض عليه تدهور الموقف العسكرى الإسرائيلى أمام انتصارات القوات المصرية، أما الاتحاد السوفيتى فقد واصل إمداده بالأسلحة لمصر وسوريا، وفتحت الولايات المتحدة خزائن قواعدها فى أوربا لإمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة ، ويقول السادات فى كتابه البحث عن الذات: استجاب السوفييت فقاموا بحشد قوات للإنزال فى البحر الأبيض أما الأمريكان فأعلنوا حالة التعبئة التعبئة الذرية وقد سببت لهم متاعب كثيرة لأنهم لم يستشيروا حلفاءهم فى حلف الأطلنطى وقد كان الرأى العام الأوربى فى عام ١٩٧٣ معنا وضد إسرائيل على عكس ما كان فى ١٩٦٧

وكانت المدافع هى الوسيلة التى ابتكرتها العقول المصرية والتى اعتمدت على تجريف المياه بواسطة مضخات مياه شديدة القوة لإمكان فتح ٨٥ ممراً فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية ، ثم كانت سلالم الحبال التى تحمل بواسطة أحد الأفراد ليتسلق بها الساتر الترابى ثم يعدها ليتسلق عليها زملاؤه ، وكانت تلك السلالم هى الوسيلة التى تمكنت بها مجموعات الاقتحام بأسلحتهم وذخائرهم من التغلب على واحدة من أعقد العراقيل التى واجهها المخطط المصرى. ثم كان التخطيط لعبور مجموعات الصاعقة المصرية إلى الضفة الشرقية قبل الهجوم الرئيسى فى مهام انتحارية لقفل مواسير النابالم وتلافى قيام العدو بإشعال سطح القناة بنيران النابالم ، هذا بجانب بناء حائط الصواريخ المصرى الذى حرم المقاتلات الإسرائيلية من

الاقتراب من قناة السويس لمسافة ١٥ كم ، ثم يأتى دور القوات البحرية المصرية التى أغلقت باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية لتضيف بعداً جديداً إلى عبقرية المخطط المصرى ثم إلى إعداد وتجهيز مسرح العمليات للقوات المسلحة المصرية فى ظل التدخل العسكرى الإسرائيلى ٠

الواقع أن المفاجأة الاستراتيجية والتكتيكية التى حققتها القوات المصرية يوم ٦ أكتوبر – والتى توقع لها المحللون الأمريكيون أن تؤدى إلى سقوط ما لايقل عن ٤٠,٠٠٠ قتيل مع تدمير ٤٠% من معدات القتال – قد تمت بنجاح تام ، وفقدت مصر ٦٤ شهيداً فقط فى ملحمة عبور قناة السويس و ٤٢٠ جريحاً مع إصابة ١٧ دبابة وتعطيل ٤٦ عربة مدرعة وإصابة ١١ طائرة حربية ، أما فى الجانب الإسرائيلى فقد قدرت الخسائر فى نهاية العمليات بنحو ٢٨٣٨ قتيلاً و٢٨٠٠ جريح و٥٠٨ أسرى ومفقودين و٨٤٠ دبابة و٤٠٠ عربة مدرعة و١٠٩ طائرة حربية وسفينة حربية ٠

ويقدر بيتر مانسفيلد الخسائر بأن خسائر إسرائيل من الدبابات والطائرات كانت أكبر بكثير من جميع خسائرها فى كافة حروبها السابقة علاوة على قتل ٢٥٢١ إسرائيلياً وجرح ٧٠٥٦ إسرائيلياً نصفهم تقريباً مقعدين ومشوهين بصفة دائمة ، وكانت خسائر العرب أكبر بكثير من الإسرائيليين ولكنها مع ذلك تعتبر خسائر أقل بكثير من خسائر الإسرائيليين إذا وضعنا فى الاعتبار النسبة السكانية للعرب ، هذا بالإضافة إلى أن أداء الجيوش العربية كان كافياً لتحطيم أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر

الجدير بالذكر أنه رغم كل الصعاب استطاع المصرى أن يدير معركة ناجحة بكل المقاييس فى أكتوبر ١٩٧٣ ساندها ودعمها تضامن عربى فعال واستخدام البترول كسلاح فى المعركة مما مهد الطريق نحو مسيرة سلام سلكتها مصر لتحقيق أهدافها الرئيسية من حربها باستعادة باقى أراضيها المحتلة فى سيناء من خلال استراتيجية دبلوماسية وقانونية ، ساند فيها المفاوض المصرى نصراً عسكرياً ، مما أدى برئيسة

وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت " جولد مائير " إلى الاستنجاد بالرئيس الأمريكى نيكسون الذى أعد جسراً جوياً أمريكياً لنقل الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل تم عن طريق نقل ٢٢٤٠٠ طن من المعدات العسكرية إلى إسرائيل إضافة إلى ٥٩ طائرة مقاتلة وذلك فى الفترة من ٩ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣. ولما كانت الحرب مواتية لمصر بعد عبور خط بارليف ، فاجأ السادات العالم بخطاب أمام مجلس الشعب ، أعلن فيه أن مصر لم تحارب إلا لإقرار السلام القائم على العدل وأنه يتقدم بمبادرة كالتالى :

١- قبول الالتزام بقرارات الأمم المتحدة فى الجمعية العامة ومجلس الأمن ٠

٢- الاستعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فوراً ، وتحت إشراف دولى ، إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠

٣- الاستعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الأراضى لحضور مؤتمر سلام دولى فى الأمم المتحدة يشترك فيه مثلو الشعب الفلسطينى ٠

٤- الاستعداد الفورى للبدء فى تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ٠

قابلت إسرائيل هذه المبادرة بطريقتها الخاصة ، ففى يوم ٢١ – ٢٢ أكتوبر أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ الذى يدعو جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار فى المناطق التى يحتلونها ، والبدء فوراً فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وقد قبلت مصر هذا القرار ، وأصدر القائد العام أمره للقوات المسلحة بإقاف إطلاق النار يوم ٢ أكتوبر١٩٧٣ ، وقبلت الحكومة السورية القرار أيضاً يوم ٢٤ أكتوبر ، ولكن إسرائيل بدلاً من ذلك استغلت وقف إطلاق النار فى دفع دباباتها فى منطقة الدفرسوار ٠

أما <u>عن الثغرة</u> فيقول السادات : انتهت المسألة بأن الإسرائيليين حينما يئسوا من السويس والإسماعيلية اكتفوا بالوقوف فى الثغرة ٠٠ وبدأت قواتنا فى الغرب تضغط عليهم باستمرار ٠٠ ولن أنسى هنا موقف الضابط قابيل لأنه وقف يناور بفرقة مدرعة واحدة فى مسافة بين السويس والإسماعيلية تحتاج لثلاث فرق من الشمال إلى الجنوب حتى يثبت الإسرائيليين فى الجيب ٠٠ وكان يمكن أن يتغير

الموقف لو أننا كنا ننوى خرق إطلاق النار بدلاً من الإسرائيليين بحيث ينضم الجيشان اللذان كانا فى الشرق ويضغطان على الثغرة التى تسلل منها الإسرائيليونإلى الغرب وهى ٦,٥ كم فتنتهى فى الحال ٠٠ ولكننا كنا ولا نزال نلتزم بالقواعد الأخلاقية فى الحرب والسلام على السواء

ولكن إسرائيل منذ ١٩٤٨ أى منذ قيامها لا تلتزم بأى قانون أخلاقى أو دولى وحاولت إخافتنا فأرسلت ٤٠٠ دبابة داخل الثغرة فى رقعة أرض لا تتحمل أكثر من ٢٠٠ دبابة وقواتنا تحيط من كل جانب فهناك خمس فرق فى الشرق وأربع فرق فى الغرب هذا بخلاف حائط صواريخ كاملة والدبابات التى تحاصرهم فقد أمدتنا الجزائر بأول إمداد بـ ١٥٠ دبابة ثم ١٤٠ دبابة أرسلها الرئيس تيتو بالذخيرة والبنزين بحيث تنزل من السفينة على أرض المعركة مباشرة ، أما الاتحاد السوفيتى فلم بعد قد أرسل الدبابات التى طلبت منه ثانى يوم للمعركة ٠

وهنا اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار آخر برقم ٣٣٩ يوم ٢٣ أكتوبر بوقف إطلاق النار ، وقد أوقفت مصر القتال على الجبهة المصرية ، ولكن القوات الإسرائيلية استمرت فى انتهاكاتها ، إذ تقدمت قواتها جنوب منطقة الدفرسوار ووصلت إلى مدينة السويس وحاولت اقتحامها دون جدوى ، واضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار ثالث برقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات إلى مواقع يوم ٢٢ أكتوبر ، ولكن إسرائيل استمرت فى انتهاكاتها ، وفى يوم ٢٧ أكتوبر أصدر أصدر مجلس الأمن قراره الرابع ٣٤١ بإنشاء قوات الطوارئ الدولية التى بدأت فى تنفيذ قرار وقف إطلاق النار منذ يوم ٢٧ أكتوبر ٠

زار كيسنجر السادات فى أول زيارة له فى نوفمبر ١٩٧٣ وقال له ماذا تريد ، فقال السادات : أنا عاوز خط ٢٢ أكتوبر ٠٠ أنا الآن عندى ٨٠٠ دبابة وإسرائيل لها فى الثغرة ٤٠٠ دبابة وأنا عندى صاروخ ونصف لكل دبابة والإسرائيليون محصورون ومدخلهم ٦,٥ كم فى شرق القناة وإذا أغلقناه ٠٠ فهم مقضى عليهم ، وكان من نتيجة هذا الحوار أن تبدأ المحادثات على الكيلو ١٠١ على طريق مصر

السويس تحت علم الأمم المتحدة ، ولكن عند إجراء مباحثات الكيلو ١٠١ يوم ١١ نوفمبر أبدت إسرائيل تفسيراً مختلفاً للتفسيرات المصرية ، فبينما رأت مصر أن تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، أعلنت إسرائيل أن البحث سوف يتناول الفصل بين القوات المتحاربة بينما هى فى مواقعها التى تشغلها وقتذاك ، وتم تأجيل المباحثات إلى يوم ١٥ يناير ١٩٧٤ ، وقام كيسنجر برحلات المكوك المشهورة من ١١ – ١٨ يناير بين أسوان وتل أبيب وأسفرت هذه المباحثات عن فك الاشتباك والفصل بين القوات على الجبهة المصرية وهر التى تعد ميلاداً لما عرف باسم سياسة " الخطوة خطوة " وقد وقعت عند الكيلو ١٠١ يوم ١٨ يناير ١٩٧٤ ، ولما كانت القوات الإسرائيلية يوم ٢٢ أكتوبر فى الضفة الغربية لقناة السويس ، فكأن الاتفاقية مضت خطوة إلى الأمام ، إذ انسحبت بمقتضاها إسرائيل من أراض كانت تحتلها بالفعل يوم ٢٢ أكتوبر. ومن خلال الوساطة المكوكية التى قام بها كيسنجر تمكن السادات من إبرام اتفاقيتين عسكريتين لفض الاشتباك مع إسرائيل – اتفاقية سيناء رقم ١ التى تم التوقيع عليها فى يناير ١٩٧٤ والتى انسحبت القوات الإسرائيلية بمقتضاها من الضفة الشرقية لقناة السويس وقامت قوات مصرية خفيفة باحتلال شريط من الأراضى بعرض ٦ ميل على طول شاطئ قناة السويس ، ثم اتفاقية سيناء ٢ التى تم التوقيع عليها فى سبتمبر ١٩٧٥ والتى تقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خلف ممرات متلة والجدى بسيناء ، وقد تمكنت مصر من خلال فك الاشتباك من تطهير القناة وإعادة فتحها فى يونيو ١٩٧٥ والبدء فى تعمير وإعادة بناء مدن القناة واستعادة آبار البترول بسيناء ٠

<u>مبادرة السلام بين مصر وإسرائيل :</u>

فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ السادات العالم بإعلان عزمه على زيارة إسرائيل لافتتاح مرحلة جديدة من محاولات السلام ، وكانت الأسس التى طرحها السادات على الجانب الإسرائيلى أساساً للسلام فى خطابه فى الكنيست الإسرائيلى وهى تتمثل فى خمسة مبادئ (انهاء الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بعد يونية ١٩٦٧، الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير المصير وإقامة

دولته، حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدودها الآمنة، إنهاء حالة الحرب فى المنطقة، التزام جميع دول المنطقة بإدارة علاقاتها فيما بينها بما يتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة) وكان رد الفعل الإسرائيلى من خلال التصريحات والخطب التى أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال الزيارة مع باقى المسئولين الإسرائيليين كالتالى :

١- التأكيد على الحق الدينى والتاريخى والقانونى لليهود فى أرض فلسطين .

٢- التأكيد على مفهوم إسرائيل للسلام الذى يتضمن كافة مظاهر العلاقات الطبيعية من اعتراف دبلوماسى وتعاون اقتصادى وحدود مفتوحة .

٣- التأكيد عى أن يتم السلام بواسطة معاهدات سلام بمفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة مع أطراف النزاع " سوريا والأردن وممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى " .

وفى ١٤ ديسمبر عقد فى فندق مينا هاوس مؤتمر القاهرة الذى وصفه وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بأنه مؤتمر غير رسمى ، وإنما تمهيداً لعقد مؤتمر يعمل على الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة ، وإنهاء حالة الحرب ، وتوقيع اتفاقية سلام تنفذ ما تضمنه قرار ٢٤٢ ، على أن إسرائيل رفضت وتمسكت بمواقفها السابقة ، وأعد بيجن مشروعه لما أسماه " بالسلام " على النحو التالى : أولاً : بالنسبة لمستقبل الضفة والقطاع والقدس ، اقترح المشروع " تشكيل حكم ذاتى إدارى لسكان (يهودا والسامرة) وهو التعبير الذى تصر إسرائيل على اطلاقه على الضفة الغربية – بالإضافة إلى قطاع غزة. ثانياً : تمسك إسرائيل بسيادتها على يهودا والسامرة. ثالثاً : بالنسبة للقدس ، ضمان حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة لهم. رابعاً : بالنسبة للتسوية مع مصر ، تضمن المشوع ما يلى(تجريد مناطق معينة من سيناء من السلاح، وعدم اجتياز الجيش المصرى الممرات، بقاء المستوطنات الإسرائيلية فى أماكنها فى سيناء وتكون مرتبطة بالإدارة والقضاء الإسرائيلى، تحديد فترة انتقالية لعدد من السنين يرابط خلالها الجيش الإسرائيلى وسط سيناء، مع إبقاء مطارات وأجهزة إنذار إسرائيلية

لحين انتهاء الفترة الانتقالية والانسحاب للحدود الدولية، ضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران ٠

وقد أبرم السادات اتفاقيتى كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وبسبب الخلاف بين مصر والدول العربية ، أقدم السادات على الحل المنفرد مع إسرائيل معتبراً أن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية ، التى أبرمت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ خطوة على طريق السلام الشامل ،مما أدى إلى انتهاء حالة الحرب التى استمرت ٣١ عاماً بين مصر وإسرائيل التى رحلت نهائياً عن سيناء ووفقاً لبرنامج محدد المواعيد فى مارس ١٩٨٠ وفتحت الحدود ، على أن إسرائيل نظرت إلى هذه المعاهدة على اعتبار أنها بديل عن السلام الشامل وقد بنت هذه النظرة على أساس(أن انسلاخ مصر عن البلاد العربية بعد المعاهدة يجعل من الصعب عليها خوض معركة تحرير ضد إسرائيل، الخلافات بين الفصائل الفلسطينية حول أسس حل القضية الفلسطينية، الخلاف بين الدول العربية فى الفترة الأخيرة، استخدام الميدان اللبنانى فى تصفية حركة المقاومة الفلسطينية، تجريد سيناء من الطابع العسكرى، ونخرج من حرب أكتوبر بالنتائج التالية: (أن جانب كبير من نجاح حرب أكتوبر يرجع إلى أنها كانت حرب تحرير وطنى، أن حرب أكتوبر كانت حرب الشعب المصرى بكل طوائفه وطليعته المقاتلة من رجال القوات المسلحة، أن حرب أكتوبر فى عقيدتها العسكرية وتخطيطها الاستراتيجى وتوقيتها وتطوير أسلحتها ووسائل المواجهة فيها كانت حرباً مصرية سورية خالصة فى كل شئ ، مع عدم إنكار فضل الأصدقاء من الدول العربية الذين ساندوا بقدر المستطاع عسكرياً ومادياً وبترولياً، لقد جاء النصر نتيجة طبيعية لتوظيف العلم وإجراء حسابات دقيقة فى جميع المجالات بحيث توافرت للحرب كل شروط النجاح، إن حرب أكتوبر تمت من خلال مفاجأة استراتيجية أذهلت العالم كله ، وأفقدت العدو توازنه وتماسكه حيث سعت مصر طوال السنوات التى سبقت الحرب كى توفر للحرب الأرضية المناسبة فى المجتمع الدولى ، ولكى تضمن التأييد الدولى بعد أن انقضت عدة سنوات على صدور القرار رقم ٢٤٢ من مجلس الأمن دون اكتراث إسرائيل بالتنفيذ والانسحاب

من سيناء، إن انتصار حرب أكتوبر كان الشرط الذى لا غنى عنه لتحقيق السلام، إن انتصار أكتوبر ساهم فى تحييد عنصر التفوق الذى كانت تتمتع به إسرائيل فى بعض نوعيات السلاح والعتاد، إن حرب أكتوبر أتاحت لمصر والعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع مع إسرائيل أن يتحولوا إلى موقع المبادأة والفعل سواء فى المجال العسكرى أو السياسى أو الإعلامى. أسهم نصر أكتوبر فى انطلاق مصر نحو السلام فتم عقد مفاوضات عسكرية عقب إيقاف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ثم تم عقد اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨ ، ثم عقد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ وهى سارية حتى الآن. كما أن أول حرب ألكترونية وصاروخية وقعت فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ وثبت أن المصريين والعرب يفخرون بأنهم خاضوا هذه الحرب وانتصروا فيها ولولا تدخل الولايات المتحدة بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل لتغير الوضع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق (غير المنشورة)

أ – العربية : دار الوثائق القومية؛ محافظ عابدين، مجلس الوزراء.

ب – الأجنبية : F.O.

ثانياً :الوثائق (غير المنشورة)

١– الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى فى ١٩٢٢/٤/١٩ .

٢– الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣– مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً :الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر ١٩٤٢ : ١٩٦١ ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٥
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية فى مصر ١٩٥٢ : ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ : ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣

ثالثاً :المراجع العربية :

- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، ١٩٩٨
- أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية١٨٠٥ : ١٩٨٧م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٧

- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة ٠
- بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥
- جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ،االهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤
- جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ،دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠
- د٠ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ ٠
- د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ ٠
- د٠ محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى ١٩٨٢ – ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ ٠
- د٠ محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ ٠
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى ١٩٩٥ ٠
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ : ١٩٨٠) ، دار المعارف ،١٩٩٠
- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠

- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ .
- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ – ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦ .
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩
- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، ٢٠١٣
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
- الوقائع المصرية ، عدد ٤٢ فى ١٩٢٣/٤/٢٠ .
- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.

- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.

رابعاً :المراجع الاجنبية :

- A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
- Joel Gordon : Nasser’s blessed movement , new york , oxford

خامساً :الدوريات :

- جريدة الاهرام
- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية
- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال

سادساً :المواقع الإلكترونية:

- البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا
- البوابة نيوز
- الجمهورية أون لاين
- بوابة الأهرام الإلكترونية.
- بوابة المصري اليوم الإلكتروني.
- بوابة صدى البلد الإلكترونية.
- موقع مصراوي الإلكتروني.
- رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك
- ويكيبيديا